دور مدخلات أنظمة المعلومات المحاسبية الالكترونية في تفعيل العلاقة بين جودة المراجعة ومخاطر التقاضي ضد المراجعين – أدلة ميدانية من مؤسسات المراجعة

د. أحمد مختار اسماعيل ابوشعيشع
مدرس المحاسبة والمراجعة
كلية التجارة جامعة السويس

ملخص البحث:

يعد تطوير مدخلات نظم المعلومات المحاسبية في ظل التطورات التكنولوجية التي طراءت علي بيئة الاعمال وتبني المنشات لتقنيات التحول الرقمي بمثابة الأداة الرئيسية في رقمنة وتطوير اجراءات المراجعة حيث يتطلب ذلك ضرورة تاهيل المراجع لمواجهة المتغيرات المصاحبة للثورة التكنولوجية ومايرتبط بها من مخاطر قد تؤثر علي جودة المراجعة وفي ظل التنافسية الشديدة بين مؤسسات المراجعة يستهدف هذا البحث لإبراز دور مدخلات نظم المعلومات المحاسبية في ظل عصر الرقمنة في تفعيل العلاقة بين جودة عملية المراجعة ومخاطر التقاضي ضد المراجعين.

وفي ضوء ما هدف اليه البحث واهميته اعتمدت منهجية البحث علي استخدام التحليل الاحصائي لاجراء مسح ميداني لمؤسسات المراجعة الأكثر مراجعة للشركات المسجلة بالبورصة المصرية ويتم من ذلك اختبار الفروض الاحصائية.

في ضوء ماتوصلت اليه الدراسة النظرية و الميدانية الي مدي مساهمة أنظمة المعلومات المحاسبية في ظل الرقمنة علي زيادة قيمة المعلومات التي توفرها وزيادة درجة الشفافية والوضوح في الحد من عدم تماثل المعلومات للأطراف أصحاب المصالح مما يمكن المراجع من تطوير اجراءات المراجعة بكفاءة وفاعلية وزيادة نطاق عملية المراجعة وتحسين مستوى جودة المراجعة بهدف تخفيض مخاطر التقاضي ضد المراجعين، وبالتالي تفعيل العلاقة بين مخاطر التقاضي ضد المراجعين وجودة المراجعة الخارجية في ظل الرقمنة، وقد اوصي الباحث ضرورة العمل على

تقديم مقترحات بالتكامل بين أساليب و تقنيات التحول الرقمي لتعظيم الاستفادة منها في تحقيق قيمة مضافة وتحسين الوضع التنافسي سواء للمنشأة أو مكتب المراجعة.

الكلمات المفتاحية: أنظمة المعلومات المحاسبية الالكترونية – جودة المراجعة – مخاطر التقاضي ضد المراجعين.

Abstract:

The development of accounting information systems inputs in light of the technological developments that have taken place in the business environment and the adoption of digital transformation techniques by enterprises is the main tool in digitizing and developing audit procedures, as this requires the necessity of rehabilitating the auditors to face the variables associated with the technological revolution and the associated risks that may affect the quality of the audit and in light of the intense competition among audit institutions. This research aims to highlight the role of accounting information systems inputs in the age of digitization in activating the relationship between the quality of the audit process and the litigation risks against the auditors.

Considering what the research was aimed at and its importance, the research methodology relied on the use of statistical analysis to conduct a field survey of the audit institutions most reviewed for companies registered on the Egyptian Stock Exchange, and from this, statistical hypotheses were tested.

In light of the findings of the theoretical and field study to the extent of the contribution of accounting information systems in light of digitization to increasing the value of the information, they provide and increase the degree of transparency and clarity in reducing the asymmetry of information for stakeholders, which enables the auditor to develop audit procedures efficiently and effectively, increasing the scope of the audit process and improving The level of audit quality to reduce the litigation risks against the auditor, and thus activate the relationship between the risks of litigation against auditors and the quality of external audit in light of digitization. The researcher recommended the need to make proposals for integrating digital transformation methods and techniques to maximize their use in achieving added value and improving the competitive position, whether for the facility or the audit office.

Keywords: Electronic Accounting Information Systems - Audit Quality- Litigation Risks Against Auditor.

أولاً: طبيعة مشكلة البحث:

أدت الوتيرة السريعة والمتلاحقة في الأونة الأخيرة للتغيرات في تكنولوجيا المعلومات في بيئة الأعمال دولياً ومحلياً إلي ظهور التقنيات الرقمية الحديثة وإحداث ثورة نحو التحول الرقمي والذي يعد أحد أهم صور التطور التكنولوجي في العصر الحديث و يشمل كافة المجالات والقطاعات والتحول من البيانات والمعلومات من صورتها الورقية إلي صورتها الرقمية، و يساعد في تحسين درجة المصداقية والموثوقية لدي أصحاب المصالح وبأقل تكلفة الامر الذي ينعكس علي زيادة الثقة في

التقارير المالية وزيادة كفاءة الأسواق المالية وإضافة قيمة لجميع اصحاب المصالح (Shahi & Sinha,2021) .

تعتبر القدرة الرقمية للمؤسسات أمراً اساسياً لبقائها قادرة علي جذب الاستثمارات المحلية و الأجنبية وزيادة قدرتها علي المنافسة في الأسواق , ومن ثم فإن التطور التكنولوجي يؤدي بدوره إلي زيادة القدرة التنافسية لتلك المؤسسات وحاجتها الدائمة للابتكار في بيئة الأعمال والدخول إلي أسواق جديدة، وفي ظل عصر الرقمنة ومع انتشار العمليات التجارية للمؤسسات القائمة علي استخدام تكنولوجيا المعلومات إلا أنه لاتزال نظم المعلومات المحاسبية نظم تقليدية في إعداد التقارير والتي لا تقوم بتوفير المعلومات المالية اللازمة لقياس الأداء المالي وتقديم معلومات ليست علي درجة عالية من الكفاءة والفاعلية الواجب توافرها ولاتحقق درجة الأفصاح والشفافية المطلوبة لأرضاء كافة الأطراف المستفيدة للمؤسسات ، وان استخدام التكنولوجيا في نظم المعلومات المحاسبية ساعد في تقليل العقبات التي تواجه الانظمة التقليدية اليدوية حيث في تطوير المدخلات وسهولة الوصول للمخرجات بسرعة كبيرة وبدقة شديدة (اسماعيل حجاج، ٢٠٢٢) .

وفي ظل الاتجاهات الحديثة في عصرالرقمنة والتطورفي تقنيات التحول الرقمي في حصول المؤسسات علي كميات كبيرة من البيانات والمعلومات من عدة مصادر حيث ان إدارة تلك البيانات والمحافظة عليها تعد ضرورة ملحة ، مما يتطلب تطوير مدخلات نظم المعلومات المحاسبية والاستفادة منها لتحقيق ميزة تنافسية و وضع استراتيجيات مستقبلية لتمكن المؤسسات من تحليل ادائها المالي والتشغيلي وتحسين قدرتها علي إدارة المخاطر وكل ذلك القي بظلاله علي مهنة المحاسبة بصفة عامة والمراجعة بصفة خاصة حيث تعتمد مهنة المحاسبة اعتماداً كبيرا علي توفير المعلومات بشكل دقيق لمستخدميها من خلال قوائمها المالية ، أما مهنة المراجعة بمفهومها الشامل تعد من أكثر المهن التي تتطور بشكل مستمر لتواكب التغيرات المحيطة بمنشأة المراجعة للتمكن من تحسين أداء مراجعيها لتقديم عملية المراجعة

بكفاءة وفاعلية لزيادة ثقة أصحاب المصالح الأمر الذي ينعكس بدوره علي تحسين جودة عملية المراجعة (رشا الحداد ، ٢٠٢٢).

ونتيجة لما شهدته مهنة المراجعة في السنوات الماضية لانتقادات شديدة ومتزايدة وذلك لعدم وفائها باحتياجات أصحاب المصالح وحدوث العديد من الأزمات والانهيارات مثل شركة Enron وشركة World Com بسبب ضعف السياسات المحاسبية والرقابية وأنشطتها الرقابية ووجود قصور في جودة التقارير المالية الناتجة عن الاحتيال وممارسات إدارة الأرباح لتلك المؤسسات التي من شأنها أن تزيد من مخاطر الدعاوي القضائية ضد المراجعين وتعتبر مخاطر التقاضي ضد المراجعين من اهم اشكال مخاطر الاعمال التي تواجه المراجعين وذلك لتعويض الأطراف ذات المصالح عن الخسائر التي لحقت بهم نتيجة اعتماد المراجع علي القوائم المالية فقدت جودتها وموثوقية الاعتماد عليها ولاتقتصر خسائر مخاطر التقاضي عن الخسائر النقدية فقط بل امتدت إلي السمعة المهنية للمراجع ومكتب المراجعة وتتزايد مخاطر التقاضي في ظل غياب آليات الحوكمة (احمد زكي ،هبة جمال ، ٢٠٢٠) .

وانطلاقاً مما سبق ، يجب علي المراجعين استخدام بعض الاستراتيجيات التي من شانها تخفيف المخاطر التي تواجهها المؤسسات حيث يجب ممارسة العناية المهنية الواجبة الشاملة علي المؤسسات عن طريق اعتماد المراجع علي خبراته للحصول علي اثباتات الاستحقاقات التقديرية لدي المؤسسات وينتج عن ذلك زيادة جودة التقارير المالية ومن ثم زيادة جودة المراجعة وتدنية مخاطر التقاضي ضد المراجع (نورهان المر ، ٢٠٢٠) ، وفي ضوء بيئة الاعمال الرقمية التي تؤثر علي وظيفة المراجعة في ثلاثة جوانب رئيسية تتمثل في إتساع نطاق الراجعة و إرتفاع الطلب علي الخدمات الاستشارية و تعديل الممارسات اليومية للمراجع بالاضافة الي ضرورة دمج وظيفة المراجعة مع مهارات استخدام تقنيات تكنولوجيا المعلومات وتحليل البيانات ولديهم المعرفة بالمخاطر وضوابط تكنولوجيا المعلومات والتقنيات المراجعة القائمة علي التكنولوجيا (Betti & Sarens,2021) .

ونتيجة للتطور التكنولوجي والتوجه نحو مزيد من التنافسية بين الموسسات في بيئة الاعمال وبصفة خاصة مكاتب المراجعة فكان لزاما عليها ان تطور من نفسها لمواكبة التغيرات الناشئة عن التحول الرقمي وتمكنها من الاستمرارية واداء مهامهم ، أي أن التغير في بيئة المراجعة سيكون مدعوم بنظام تكنولوجي بخلاف الأنظمة والطرق التقليدية في المراجعة مما يترتب عليه اعتبار المراجعة أحد أليات الحوكمة لتجنب التعارض بين أصحاب المصالح وضمان الأفصاح والشفافية عن المعلومات المحاسبية وبالتبعية يتم السيطرة وتدنية مخاطر التقاضي من المراجعين الناتجة عن التلاعب والاحتيال في القوائم المالية وزيادة جودة عملية المراجعة وتطويرها وخفض تكلفة المراجعة.

وفي ضوء ما سبق وعلي الرغم من اهتمام الباحثين بدراسة الابعاد المختلفة للمتغيرات موضع الدراسة يسعي الباحث لتحديد دور مدخلات نظم المعلومات المحاسبية في ظل عصر الرقمنة في تفعيل العلاقة بين جودة عملية المراجعة ومخاطر التقاضي ضد المراجعين ومن ثم تتبلور مشكلة البحث في الاجابة علي التساؤل الرئيسي التالي :

هل هناك دور لمدخلات نظم المعلومات المحاسبية في تفعيل العلاقة بين جودة المراجعة ومخاطر التقاضي ضد المراجعين في ظل عولمة النشاط الاقتصادي ؟ ويتفرع عن هذا التسأول، التساؤلات الفرعية التالية:

١. ماهي درجة جودة المراجعة في مكاتب / شركات المراجعة المصرية الأكثر مراجعة للشركات المسجلة بالبورصة المصرية؟
٢. ما هو مستوى ثقة المراجعين الخارجيين في مدخلات أنظمة المعلومات المحاسبية الالكترونية في ظل الرقمنة؟
٣. هل هناك اختلاف في مستوى الإجراءات المتخذة من قبل مكاتب / شركات المراجعة المصرية الكبيرة والمتوسطة للحد من مخاطر التقاضي ضد المراجعين؟

٤. هل هناك اثر ذو دلالة احصائية بين مستوى جودة المراجعة الخارجية في ظل الرقمنة ومخاطر التقاضي ضد المراجعين؟
٥. هل هناك اثر ذو دلالة لمدخلات أنظمة المعلومات المحاسبية الالكترونية على مخاطر التقاضي ضد المراجعين؟
٦. هل هناك اثر ذو دلالة لمدخلات أنظمة المعلومات المحاسبية الالكترونية في تفعيل العلاقة بين مخاطر التقاضي ضد المراجعين وجودة المراجعة الخارجية في ظل الرقمنة؟

ثانياً: أهداف البحث:

في ضوء مشكلة البحث تتمثل أهداف البحث في:

١ . إبراز دور نظم المعلومات المحاسبية في ظل الرقمنة لتفعيل جودة عملية المراجعة .

٢ . تأصيل العلاقة بين جودة عملية المراجعة ومخاطر التقاضي ضد المراجعين .

٣ . إجراء تحليل ميداني لتوضيح دور مدخلات نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية في تفعيل العلاقة بين جودة عملية المراجعة ومخاطر التقاضي ضد المراجعين .

ثالثاً: أهمية البحث:

في ضوءِ مشكلة البحث وأهدافه، يستمد البحث أهميته من ثلاثة جوانب هما:

١. **الأهمية العلمية** : حيث تتمثل في ندرة الدراسات التي تناولت دور نظام المعلومات المحاسبية في ظل عصر الرقمنة والتقنيات التكتولوجية الحديثة علي تفعيل العلاقة بين جودة عملية المراجعة وتدنية مخاطر الدعاوي القضائيية ضد المراجعين علي الرغم من كونها احد أهم القضايا المحاسبية المعاصرة في الوقت الحاضر نظراً لتوجه المنشأت لرقمنة كافة عمليتها التجارية و إكتساب المزيد من الثقة والمصداقية و إضافة قيمة لدي اصحاب المصالح ودعم قدرتها التنافسية .

٢. **الأهمية العملية:** تتجلى الأهمية العملية للبحث في أنه قد يساعد في تقديم مسح ميداني لدورنظام المعلومات المحاسبية في ضوء التطورات التكتولوجية الحديثة علي تفعيل العلاقة بين جودة عملية المراجعة وتدنية مخاطر الدعاوي القضائيية ضد المراجعين.

٣. **الأهمية التكنولوجية والاقتصادية:** يستمد البحث أهميته التكنولوجية والاقتصادية في أنه يوضح مدي إحتياج نظام المعلومات المحاسبية لمواكبة المستجدات التكنولوجية والرقمية وتأثير تلك التطورات علي لتحسين جودة عملية المراجعة الامر الذي ينعكس علي تدنية مخاطر التقاضي ضد المراجعين لتعزيز قيمة المنشاة و زيادة قدرتها التنافسية وتحسين كفاءة عملياتها التشغيلية والتوسع وايجاد اسواق جديدة وتقديم ابتكارات تكنولوجية حديثة وذلك في ضوء توجه الدولة للتحول الرقمي والذي يتسق مع استراتيجية مصر للتنمية المستدامة (رؤية مصر ٢٠٣٠).

رابعاً: فروض البحث:

بناء على مشكلة البحث وتساؤلاته وأهدافه الميدانية، يمكن صياغة الفرضيات التالية:

١. لا يوجد اختلافات ذات دلالة احصائية بين اراء عينتي الدراسة (المكاتب الكبيرة والمتوسطة) حول مستوى جودة المراجعة الخارجية في ظل الرقمنة.

٢. لا يوجد اختلافات ذات دلالة احصائية بين اراء عينتي الدراسة (المكاتب الكبيرة والمتوسطة) حول درجة ثقة المراجعين الخارجيين في مدخلات أنظمة المعلومات المحاسبية الالكترونية في ظل الرقمنة.

٣. لا يوجد اختلافات ذات دلالة احصائية بين اراء عينتي الدراسة (المكاتب الكبيرة والمتوسطة) حول طبيعة وإجراءات المراجعين الخارجيين للحد من مخاطر التقاضي ضد المراجعين في ظل الرقمنة.

٤. لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية بين مستوى جودة المراجعة الخارجية في ظل الرقمنة ومخاطر التقاضي ضد المراجعين.

٥. لا يوجد اثر ذو دلالة لمدخلات أنظمة المعلومات المحاسبية الالكترونية على مخاطر التقاضي ضد المراجعين
٦. لا يوجد اثر ذو دلالة لمدخلات أنظمة المعلومات المحاسبية الالكترونية في تفعيل العلاقة بين مخاطر التقاضي ضد المراجعين وجودة المراجعة الخارجية في ظل الرقمنة.

خامساً: منهج البحث :

لتحقيق أهداف البحث واختبار الفروض التي تم صياغتها تم الاعتماد على المنهج الاستقرائي في دراسة وتحليل وتقييم الادبيات السابقة في الفكر المحاسبي في مجال نظم المعلومات المحاسبية في عصر الرقمنة وانعاكساتها علي العلاقة بين جودة عملية المراجعة و مخاطر التقاضي ضد المرجعين ، بغرض الحصول على البيانات اللازمة لإعداد الإطار النظري للبحث ومعرفة ما توصلت إليه تلك الدراسات، وما يمكن أن تسهم به أو تضيفه الدراسة الحالية إلى تلك الدراسات، بالإضافة إلى وضع الفروض وتحديد المنهجية الملائمة لاختبارها. كما يستخدم الباحث المنهج الاستنباطي من خلال الشرح والتفسيرو الاستناد الي حجج ونظريات عامة مستقرة نسبياً وتحليل دورنظم المعلومات المحاسبية في تفسيرالعلاقة بين جودة عملية المراجعة و مخاطر التقاضي ضد المرجعين وذلك لاستخلاص النتائج متعلقة بالبحث منها ، بالاضافة الي استخدام التحليل الاحصائي لاجراء مسح ميداني لمؤسسات المراجعة .

سادساً : مجتمع البحث والعينة:

يتمثل مجتمع البحث في المراجعين بمكاتب / شركات المراجعة المصرية الأكثر مراجعة للشركات المسجلة بالبورصة المصرية. أيضا تم اختيار عينة عشوائية مقصودة من مجتمع البحث تتألف من العشرين الأوائل من مكاتب وشركات الأكثر مراجعة للشركات المسجلة بالبورصة المصرية **مصنفة الى فئتين (Big.4, mid) (بيج ٤، والمتوسطة)**.

سابعاً : خطة البحث :

في ضوء مشكلة وأهداف وفروض البحث وأهميته تم تقسيم خطة البحث الي:

المحور الأول : الأدبيات السابقة المرتبطة بالبحث .

المحور الثاني : دورنظم المعلومات المحاسبية في ظل الرقمنة.

المحور الثالث : تحليل العلاقة بين جودة المراجعة و مخاطر التقاضي ضد المرجعين.

المحور الرابع : الدراسة الميدانية لاختبار فروض البحث .

المحور الأول: الأدبيات السابقة المرتبطة بالبحث:

يتمثل الهدف من عرض وتحليل الأدبيات السابقة هو معرفة ما تم التوصل إليه من نتائج وتوصيات للاستفادة منها في استنتاج الفجوة البحثية العلمية في مجال البحث.

١. دراسة (رغدة محمد، ٢٠١٨):

هدفت الدراسة إلي دراسة وتحليل أثر تكنولوجيا المعلومات علي تحسين جودة المراجعة في بيئة الأعمال المعاصرة وبيان أثر المراجعة الإلكترونية علي المراجع باستخدام التقنيات المتطورة، والتوصل الي آلية لتطوير مهنة المراجعة بشكل ايجابي وتفعيل دور المراجع ومواجهة المخاطر والتحديات المفروضة في ضوء المتغيرات الرقمية في بيئة الاعمال المصرية، ولقد توصلت الدراسة إلي أن استخدام التقنيات المتطورة لتكنولوجيا المعلومات أدي إلي تطور مهنة المراجعة بشكل جوهري ومن ثم التغلب علي جوانب عديدة من القصور البشري في حالة ممارسة الحكم النهائي مما ينتج عنه زيادة كفاءة وفاعلية المراجعة وأن استخدام الحاسب الألي يؤدي إلي تقليل الوقت والمجهود من قبل المراجع وبالتالي تخفيض التكاليف وتحسن جودة عملية المراجعة.

٢. دراسة (محمود مصطفي وأخرون، ٢٠١٨):

هدفت الدراسة إلي التحقق من العوامل المحاسبية المؤثرة علي خطر التقاضي ضد الشركات العاملة في خدمات تداول الأوراق المالية المصرية ولتحقيق ذلك الهدف

تم تحليل عينة مكونة من (١٤٢) قضية ضد ٨٢ شركة تداول أوراق مالية بمصر وذلك لتحديد ماهية العوامل المؤثرة والأسباب المحاسبية التي تؤثر علي خطر التقاضي ضد الشركات العاملة في مجال خدمات التداول والتي تمثلت في الغش والتدليس ، ضعف نظام الرقابة الداخلية والتاخرفي نشر القوائم المالية , وقد أظهرت النتائج ايضاً وجود علاقة قوية بين كل من الغش والتدليس وخطر التقاضي حيث ان الغش والتدليس يوثربالتغير في خطر التقاضي بنسبة ٨٧ % وأن مشاكل الرقابة الداخلية تؤثر بشكل كبير علي مستوي خطر التقاضي في الشركات.

٣. دراسة (إيمان عبده ، ٢٠١٨):

هدفت الدراسة إلى اختبار وتحليل العلاقة بين أثر كل من خطر التقاضي وخصائص مجلس الإدارة على أتعاب المراجعة الخارجية وانعكاسها على توقيت إصدار تقرير المراجعة للشركات الصغيرة والمتوسطة المتداولة ببورصة النيل المصرية وتوصلت الدراسة إلى انه بعد تطبيق نموذج الانحدار المتدرج بين متغيرات الدراسة إلى وجود علاقة ارتباطية طردية جوهرية بين خطر التقاضي وأتعاب المراجعة الخارجية حيث ان التحسن في مستوي اتعاب المرجعة الخارجية والتحسن في تخطيط عملية المراجعة تنعكس بدورها في زيادة كفاءة وفاعلية عملية المراجعة وتحسين جودة المراجعة الخارجية وسمعة مكاتب المراجعة.

٤. دراسة (Aditya, et. al, 2018):

هدفت تلك الدراسة إلي توضيح أن التحول الرقمي سيؤثر تلقائياً علي دور مراجعة تكنولوجيا المعلومات في عصر الرقمنة وستصبح مراجعة تكنولوجيا المعلومات متطورة بشكل كبير ومتزايد لضمان أن تنفيذ تكنولوجيا المعلومات لا يولد مخاطر غير مقبولة علي بيئة الأعمال وأن مراجعة تكنولوجيا المعلومات ستتواكب مع الشركات التي حولت اعمالها التجارية بالتقنيات الحديثة التكنولوجية والتأكيد علي تحليل البيانات وأن الشركات يجب أن تتمتع بكفاءة ومعرفة جيدة في اختيار الاستثمار

في تنفيذ تكنولوجيا المعلومات وأن التحول الرقمي لن يؤثر علي مراجعة تكنولوجيا المعلومات فقط بل امتدت لممارسات المراجعة.

٥. دراسة (Wong , et. al,2018):

هدفت الدراسة إلى تحديد العلاقة ما بين جودة المراجعة وحجم الشركات وأنها تختلف باختلاف احجام الشركات في ظل التعرض لمخاطر التقاضي ضد المراجعين وكذلك هدفت إلى قياس جودة المراجعة من خلال اصدار أراء المراجعة وأتعاب المراجعة المفروضة على العملاء، وتوصلت الدراسة إلي أن وجود ترابط وعلاقة تفاعلية بين كلاً من مخاطر التقاضي وحجم المرجعة علي جودة عملية المراجعة في بيئة الاعمال , وان ارتفاع جودة المراجعة في الشركات ذات الحجم الكبير مقارنة بالشركات ذات الحجم الأصغر وارتباط ذلك بتخفيض مخاطر التقاضي من المراجعين.

٦. دراسة (Salijeni , et. al,2019):

هدفت الدراسة إلى تحديد مدي التطور التكنولوجي في المراجعة من خلال دمج تحليلات البيانات والبيانات الضخمة في تطوير شركات المراجعة وذلك من خلال الاعتماد على مقابلة (٢٢) من أفراد لديهم الخبرة كبيرة في تطوير وتقييم تأثير تحليل البيانات الضخمة في المراجعة ومعرفة طبيعة العلاقة بين المراجعين والتطورات التكنولوجية المتعاقبة وتأثيرها على إجراء ارتباطها بالمراجعة، وتحديد المعوقات والتحديات التي تواجه المراجع وتقييم اداء المراجع في ظل تلك التطرات التكنولوجية .

٧. دراسة (Jung & Kim,2019):

هدفت هذه الدراسة إلى بحث فيما إذا كانت الزيادة في مخاطر التقاضي تؤدي إلى خروج مراجعي الحسابات (Big N) وفحص تأثير هذه الزيادة علي جودة المراجعة في الصناعة ، حيث تم استخدام عينة من بنوك التوفير الكورية من عام ٢٠٠٩ إلى عام ٢٠١٥ ، وتوصلت الدراسة إلى أن نسبة مراجعي حسابات Big N

تنخفض بشكل حاد بعد أزمة الادخار في حين أن جودة المراجعة لم تتغير وكذلك قدمت دليلاً جديداً أن الزيادة في مخاطر التقاضي لا تؤدي بالضرورة إلي زيادة جودة المراجعة.

٨. دراسة (نجاة يونس، ٢٠١٩):

هدفت الدراسة إلى اختبار أثر تحليل البيانات الضخمة علي تحسين جودة المعلومات المحاسبية ودورها في تحقيق مزايا تنافسية للمنشأة ، وذلك من خلال دراسة ماهية البيانات الضخمة ودورها في تحسين جودة المعلومات المحاسبية، وتوصلت تلك الدراسة إلى أن منظمات الأعمال تحقق العديد من المزايا عند تحليل البيانات الضخمة منها المساهمة في إعطاء نظرة شاملة عن الوحدات الاقتصادية وزيادة فهم أنشطتها وتحقيق مزايا تنافسية عالية للمؤسسات ويحسن من جودة المعلومات المحاسبية وتحسين قدرتهاعلي إدارة المخاطروتوفير معلومات ملائمة تساعد في ترشيد القرارات داخل الوحدة الاقتصادية نتيجة لتقديمها التقارير المتكاملة بكفاءة وفاعلية .

٩. دراسة (Manita , et. al,2020):

هدفت الدراسة إلي دراسة تأثير الرقمنة علي أعمال المراجعة وفهم كيف يمكنها تحسين دور المراجعة كألية للحوكمة , حيث تم اتباع نهج نوعي من خلال إجراء مقابلات مع مراجعين من أكبر خمس شركات مراجعة في فرنسا, وتوصلت الدراسة إلي أن تكنولوجيا الرقمية تؤثر علي خمسة مستويات لشركات المراجعة خاصة كدور المراجعة في الحوكمة وتحسين ملائمة المراجعة والسماح لشركات المراجعة بتوسيع عروضها من خلال اقتراح خدمات جديدة, وكذلك تحسين جودة المراجعة من خلال تحليل جميع بيانات العملاء وظهور مسمي جديد لمراجع الحسابات في ظل الرقمنة وإتاحة ثقافة الابتكار التكنولوجي داخل شركات المراجعة لمواكبة التغيرات المحيطة ، والتحول من نظام المراجعة القائم علي العينات الي

مراجعة البيانات الشاملة وتركيز عملية المراجعة علي المهمات ذات قيم مضافة للعميل وتقليل وقت تجميع الادلة .

١٠. دراسة (Asmaa & Laila,2020):

هدفت الدراسة إلي بناء إطار مقترح لقياس أثر تطبيق تحليلات البيانات الضخمة علي جودة عملية المراجعة ولتحقيق ذلك الهدف قامت الدراسة باشتقاق محددات تطبيق تحليلات البيانات الضخمة في المراجعة بالاعتماد علي مدخل تحليل العوامل التكنولوجية والتنظيمية والبيئية وتحليل انعكاساتها علي جودة المراجعة من خلال استخدام المنهج التحليلي, وتوصلت الدراسة إلي وجود أثر للعوامل التكنولوجية والتنظيمية والبيئية علي تطبيق شركات المراجعة وأن استخدام تقنية تحليلات البيانات الضخمة في مراحل مختلفة من عملية المراجعة يساعد علي زيادة جودة عملية المراجعة وزيادة كفاءة وفاعلية المراجعة وتحفيض الوقت المحدد لاتمام عملية المراجعة .

١١. دراسة (نورهان المر، ٢٠٢٠):

هدفت الدراسة إلي تقييم أثر خبرة المراجع عن عمليات الاندماج العكسي في الحد من مخاطر التقاضي , وتوصلت الدراسة إلي أنه تمثل الخبرة المهنية لدي المراجع الخارجي قاعدة من المعرفة المجالية الواسعة مما يسهل في اكتشاف الحريفات والغش المحاسبي ومن ثم تقليل خطر التقاضي خاصة في عملية مراجعة شركات الاندماج العكسي ,كما توصلت الدراسة من خلال التطبيق إلي أن وجود مراجع من الشركات الكبرى واحتفاظ المراجع بالعميل يؤديان إلي انخفاض مخاطر التقاضي وان اصدار المراجع للرأي المتحفظ يؤدي إلي ارتفاع مستوي خطر التقاضي ,وتبين للدراسة ايضاً وجود تأثر عكسي لخبرة المراجع الخارجي عن عمليات الاندماج العكسي علي مخاطر التقاضي وأن كلما توافرت الخبرة لدي المراجع تنخفض مخاطر التقاضي.

١٢. دراسة (أحمد زكي ، هبة جمال ، ٢٠٢٠):

هدفت الدراسة إلي توضيح دور وأثر التطبيق الفعال لمعايير المحاسبة في تطوير أليات الحوكمة بهدف تخفيض مخاطر الدعاوي القضائية ضد المراجعين, وتوصلت الدراسة إلي أنه تلعب المعايير المحاسبية دوراً هاماً في تحقيق أهداف أليات الحوكمة من خلال ما تقدمه في إعداد تقارير مالية تتسم بالثقة والمصداقية والجودة المرتفعة ومن ثم اتخاذ قرارات رشيدة من قبل مستخدميها وأن الممارسات الملائمة للمعايير المحاسبية تؤدي إلي افصاح فعال ومن ثم ممارسات جيدة لحوكمة الشركات, حيث يعتبر الإفصاح عن المعلومات غير المالية والمعلومات المستقبلية من أهم متطلبات تطوير القوائم المالية للوفاء بمتطلبات حوكمة الشركات , حيث أن حوكمة الشركات تهتم بالمعايير المحاسبية كأحدي الأليات اللازمة لتحقيق الممارسات الجيدة لها من أجل حماية المساهمين والأطراف الأخرى أصحاب المصالح في الشركات علي كافة المستويات سواء المحلي أو الدولي معاً ,الأمر الذي يؤدي إلي تخفيض مخاطر التقاضي من المراجعين.

١٣. دراسة (سحر عبد الرازق,٢٠٢١):

هدفت الدراسة إلي تحليل دور المراجعة الداخلية كألية في حوكمة البيانات الضخمة وأثر ذلك علي تحسين جودة المعلمات المحاسبية وانعكاسها علي أسعار الأسهم بالبورصة المصرية وحجم وقيمة تداولها وذلك من خلال استطلاع رأي عينة من العاملين بمجال المحاسبة والمراجعة في المجال المهني والأكاديمي لمعرفة أرائهم حول دور المراجعة الداخلية كألية في حوكمة البيانات الضخمة وأثرها علي تحسين جودة المعلومات المحاسبية, ولقد توصلت الدراسة إلي أنه يوجد تأثير جوهري لاستخدام البيانات الضخمة في المحال المحاسبي وأن المراجعة الداخلية تلعب دور هام في حوكمتها وهذا ينعكس بالإيجاب علي تحسين جودة المعلومات المحاسبية.

١٤. دراسة (Al Abdullah & AL Ani,2021):

هدفت الدراسة إلى كيفية تأثير التقاضي في المراجعة وهيكل الملكية وأثرها علي جودة المراجعة من قبل شركات المراجعة ال ٤ الكبرى وغير الكبرى في عمان، وتستخدم هذه الدراسة رأي المراجعة المعدل كوكلاء لجودة المراجعة والدعاوي القضائية على المراجعة ونسبة الأسهم المملوكة بكبار المساهمين وحملة الأسهم الأقلية لهيكل الملكية، وتوصلت الدراسة إلى أن التقاضي للمراجعة لها تأثير كبير علي جودة المراجعة للشركات المراجعة ال ٤ الكبر وليس لشركات المراجعة غير الكبرى.

١٥. دراسة (Almaleeh,2021):

هدفت الدراسة إلي بيان أثر التحول الرقمي علي جودة المراجعة, ولتحقيق هذا الهدف تم توظيف منهجية دلفي Delphi عن طريق تطوير عشرون تنبؤ بأثر التحول الرقمي علي محددات جودة المراجعة والتي تتمثل في مدخلات عملية المراجعة ، إجراءات عملية المراجعة ، مخرجات عملية المراجعة ، التفاعل بين أصحاب المصلحة في عملية المراجعة وبيئة عملية المراجعة ، وقد أسفرت نتائج هذه الدراسة عن أن مراجعي الحسابات المصريين يتوقعون بعض التغيرات المهمة في محددات جودة المراجعة كنتيجة لانتشار التحول الرقمي وانه لا يمكن التوقع أن تظل عملية المراجعة علي ماهي عليه في ظل شيوع أدوات التحول الرقمي ،ويترتب علي هده النتائج أن التطور التكنولوجي المتسارع والمتمثل في تقنيات التحول الرقمي مثل البيانات الضخمة , الذكاء الاصطناعي، تكنولوجيا سلاسل الكتل ،والتشغيل الألي سيكون لها دوراً كبيراً في تقليل التدخل البشري في عملية مراجعة .

١٦. دراسة (عبد الوهاب نصر ، ٢٠٢٢):

هدفت الدراسة إلى دراسة أهم تداعيات التحول الرقمي على مهنة المحاسبة، وذلك من خلال دراسة وتحليل الإصدارات المهنية والدراسات الأكاديمية السابقة ذات الصلة. توصلت الدراسة لإمكانية تعريف التحول الرقمي لمنشأت عملاء مهنة المحاسبة ، كما يعتمد التحول الرقمي على العديد من الأدوات منها تقنية سلاسل الكتل،

البيانات الضخمة، الذكاء الاصطناعي، وخلصت أيضاً لانعكاس التحول الرقمي من منظور طبيعة وبيئة عمل عميل المهنة على العديد من الجوانب مثل التغيير الجذري والهيكلي ببيئة عمل عميل مهنة المحاسبة، وكذلك أتمته مراحل الدورة المحاسبية، و التحليل الفوري والمنتظم والأكثر دقة للبيانات المحاسبية، فضلاً عن انعكاس التحول الرقمي أيضاً على الحد من ممارسات السلوك الانتهازي وتحسين جودتي المعلومات المحاسبية والتقارير المالية ، كما توصلت الدراسة لوجود العديد من التداعيات المهنية للتحول الرقمي بمنشأت عملاء مهنة المحاسبة على المهنة ذاتها، والتي يمكن تقسيمها لتداعيات ذات الصلة بجودة وكيفية أداء عملية المراجعة الخارجية للقوائم المالية السنوية الكاملة (حيث ينعكس التحول الرقمي على العديد من النواحي مثل زيادة دقة الأحكام المهنية لمراقبي الحسابات، زيادة كفاءة وفاعلية عملية المراجعة، والارتقاء بالمستوي الفعلي لجودة عملية المراجعة) .

١٧. دراسة (lugli & Bertacchini, 2022):

هدفت الدراسة تحليل تأثير الرقمنة علي شركات المراجعة في السياق الإيطالي ومناقشة الاختلافات بين شركات المراجعة الكبرى وغير الكبرى علي المستوي الدولي مع التركيز علي المشكلات المتعلقة بالجودة المختلفة للخدمات المقدمة وذلك من خلال إجراء مقابلات مع ١٦ من المتخصصين في مجال المراجعة سواء بالشركات الكبرى أو غير الكبرى, وتوصلت الدراسة إلي أن رقمنة الشركات قد وسعت فجوة جودة المراجعة بين الشركات الكبيرة وغير الكبيرة وأن الشركات الكبرى أكثر قدرة علي استغلال فوائد التقنيات الرقمية الجديدة نظراً لقدرتها الاستثمارية الكبيرة وفي الوقت ذاته زادت توقعات أصحاب المصلحة لعملية المراجعة.

١٨. دراسة (رشا الحداد، ٢٠٢٢):

هدفت الدراسة إلي اختبار مدي تأثير التحول الرقمي لأعمال المراجعة علي جودة عملية المراجعة بالأضافة إلي تحديد أثر التحول الرقمي علي زيادة كفاءة

وفاعلية أداء المراجع وتحديد مدي أهمية تطبيق تقنيات التحول الرقمي بمنشأت المراجعة وتحديد متطلبات تطبيق التحول الرقمي من وسائل تكنولوجية حديثة الواجب توافرها لدي المراجعين وذلك من خلال عمل مسح ميداني علي المراجعين بمكاتب المراجعة والأكاديمين بأقسام المحاسبة والمراجعة بالجامعات المصرية, وتوصلت الدراسة إلي أن استخدام تقنيات التحول الرقمي بمنشأت المراجعة تزيد من كفاءة أداء المراجع وفاعلية عملية المراجعة بما ينعكس علي جودة عملية المراجعة.

١٩. دراسة (Abdallah , et. al,2022):

هدفت الدراسة إلي اختبار أثر ارتفاع خطر التقاضي وتعقد مهنة المراجعة علي مدي اعتماد المراجع الخارجي علي الأدوات المساعدة في اتخاذ القرارات عند أدائه لمهام المراجعة حيث تعد الأدوات المساعدة في اتخاذ القرارات أحد أهم الأدوات التي تساعد المراجع وتزيد من دقة واتساق القرارات وتحسين وكفاءة وفاعلية الأمر الذي ينعكس علي تحسين جودة عملية المراجعة علي الرغم من ذلك يري البعض أنها بمثابة تكلفة إضافية يتحملها مكتب المراجعة حيث استخدمت الدراسة إجراء تجربة ميدانية علي عينة من ٨٠ مراجع لدي مكاتب المراجعة الكبرى صغيرة الحجم ،وتوصلت الدراسة أنه لاتوجد علاقة بين مستوي خطر التقاضي ودرجة تعقد مهنة المراجعة ومدي اعتماد المراجع علي الأدوات المساعدة في اتخاذ القرارات وكذلك توصلت إلي أن حجم المكتب يؤثر إيجابياً علي مدي اعتماد المراجع علي الأدوات المساعدة فكلما زاد حجم المكتب زاد اعتماد المراجع علي الأدوات المساعدة عند ارتفاع مخاطر التقاضي ضد المراجعين.

ويتضح للباحث في ضوء ماتم تناوله للأدبيات السابقة في مجال البحث حول تحديد دور نظم المعلومات المحاسبية في ضوء تبني المنشأت التقنيات التكنولوجية الحديثة في ظل عصر الرقمنة ومالها من تداعيات أنعكست علي تفعيل العلاقة بين جودة المراجعة ومخاطر التقاضي ضد المراجعين ، حيث تساهم تقنيات التحول الرقمي في توفير المعلومات المحاسبية للأفراد ذات المصالح بدرجة عالية من

المصداقية والملائمة وبكميات هائلة الأمر الذي يؤدي إلي اعداد تقارير مالية تتسم بالشفافية والوضوح وكذلك تحسين جودة المعلومات المحاسبية والتقارير المالية ودورها في تحقيق مزايا تنافسية للمنشأة الأمر الذي يتطلب من المراجع ومكاتب المراجعة أن تواكب التطورات التكنولوجية الي طرأت علي بيئة الأعمال المعاصرة وذلك في ظل التنافسية الشديدة بين مكاتب المراجعة لتوليد قيمة مضافة إلي المنشأت موضع المراجعة.

ولقد أشارت العديد من الأدبيات إلى مدي مساهمة التقنيات الرقمية في تحسين جودة المراجعة وفي ظل التطورات التكنولوجية ستصبح المراجعة متطورة بشكل كبير من خلال الكميات الهائلة التي توفرها تلك التقنيات مما يساعد المراجع في جمع أدلة المراجعة التي يعتمد عليها أثناء عملية المراجعة. وكذلك وضحت تلك الدراسات ماهية الأليات اللازمة لتطوير مهنة المراجعة في ظل الرقمنة، ولقد أقتصرت بعض الأدبيات على دراسة العوامل المؤثرة على خطر التقاضي ضد المراجعين وانعكاسها علي جودة المراجعة حيث أدت التطورات التكنولوجية إلى مساعدة المراجع في الحد من ممارسات إدارة الأرباح والتلاعب بالقوائم المالية في ظل التعرض لمخاطر التقاضي ضد المراجعين فإن العلاقة مابين جودة المراجعة وحجم المنشأت تختلف بأختلاف أحجام المنشأة.

وانطلاقاً مماسبق يتبين أن الأدبيات السابقة لم توضح بشكل كافي لدور أنظمة المعلومات المحاسبية في ظل الرقمنة في تفعيل العلاقة بين جودة المراجعة ومخاطر التقاضي ضد المراجعين وأن الدراسة الحالية تتناول التقنيات التكنولوجية الحديثة في ظل الرقمنة وتأثيرها على أنظمة المعلومات المحاسبية وانعكاس تلك التقنيات علي جودة المراجعة الأمر الذي يؤدي إلي تخفيض مخاطر التقاضي ضد المراجع وهو ماتمثله الفجوة البحثية لهذا البحث وماسيتم تناوله خلال المحاور التالية.

المحور الثاني: دور نظم المعلومات المحاسبية في ظل الرقمنة:

يعد وجود نظم معلومات محاسبية لدي المنشأت ذات كفاءة وفاعلية بمثابة الأداة المساعدة لكافة الأطراف أصحاب المصالح للحصول علي معلومات في الوقت المناسب وأن تتميز تلك المعلومات بكونها دقيقة وملائمة وبأقل التكاليف ، حيث تعد المعلومات المحاسبية هي الأداة التي تفصح بها المنشأت عن وضعها المالي وتقديم التقارير المالية الملائمة وأن تتسم تلك التقارير بأنها ذات جودة عالية ومصداقية وموثوقية للأطراف المستفيدة والمحيطة بالمنشأت حتي تمكنهم من الاعتماد عليها واتخاذ القرارات المناسبة التي من شأنها أضافة قيمة للمنشأة وتحسين قدرتها التنافسية في بيئة الأعمال المحيطة (أماني الغبور و أخرون ،٢٠١٩).

وفي ذلك السياق تناولت دراسة (Sayed,2019) و(Siyanbola ,2019 et. al,) ان نظام المعلومات المحاسبية يحتوي على مجموعة من الأجزاء الرئيسية والمترابطة كالمدخلات وهي نقطة عمل النظام وتتمثل في الاحتياجات الأساسية الأولية اللازمة لعمل النظام، معالجة البيانات من خلال تحويل المدخلات إلى مخرجات من خلال توجيه تفاعل هذه المدخلات وضبطها باستخدام إجراءات معينة، اما المخرجات وهي حاصل تفاعل العمليات التشغيلية التي تجري على المدخلات وفقاً للأهداف الموضوعة للنظام وتعد الرقابة هي عملية التأكد من أن مخرجات النظام متوافقة مع ما كان مخطط لها واتخاذ الإجراءات التصحيحية إذ لزم الأمر و التغذية العكسية ويقصد بها أن مخرجات النظام ترتد مرة أخري بطريقة عكسية للتقييم والتصحيح وهذه العملية لازمة لعملية الرقابة الفعالة.

وتوضح دراسة (Iskandar,2019) ضرورة أن تتسم المعلومات المحاسبية التي يوفرها النظام بالملائمة واشتمال هذه المعلومات على القيمة و مدي قدرة تلك المعلومات على التعبير بصورة دقيقة عن الأحداث أو المواقف التي تصفها، وتتوقف درجة جودة المعلومات المحاسبية المقدمة من خلال نظام المعلومات المحاسبية للمستخدمين بالفهم الواضح والملائم لما تعنيه تلك المعلومات وان تكون ذات موثوقية

ولا تشتمل على الأخطاء الجوهرية وغير المتحيزة والتي تساعد الاطراف ذات المصلحة في تحقيق الأهداف التي أنشئ النظام من أجلها وتمكينهم من مقارنة المعلومات عبر المنشأت في نفس القطاع اوعبر الفترات الزمنية المختلفة وذلك علي نحو يتصف بالكفاءة والملائمة.

ونتيجة للتغيرات الجذرية التي حدثت في بيئة الأعمال في ظل عصر الرقمنة وتبني العديد من التقنيات التكنولوجية الحديثة الرقمية لأداء الاعمال الأمر الذي ينعكس علي رقمنة كافة الأساليب والممارسات والعمليات التي تحدث للمنشأت ومن ثم تؤثر هذه التغيرات بالتبعية علي نظم المعلومات المحاسبية حيث يزيد ذلك من تبادل المعلومات بين المنشأت والأطراف أصحاب المصالح وتحول المعلومات من صورتها الورقية إلي صورتها الرقمية وتوفير كميات هائلة من المعلومات وأن تتاح تلك المعلومات في أي وقت لأصحاب المصالح وضرورة أن تتسم تلك المعلومات بالدقةوأن تكون ملائمة وذات موثوقية لمساعدتهم في ترشيد القرارات لأضافة قيمة للمنشأت وتحسين قدرتها التنافسية(عبدالوهاب نصر،٢٠٢٢)،(Khanom,2020).

ولقد أكدت دراسة (محمد شحاته،٢٠٢٠) على حتمية مرور المنشأت على ثلاثة مراحل أساسية نحو عملية التحول الرقمي **أولاً:** مرحلة (الرقمنة) والتي تعني تشفير المعلومات التقليدية إلى معلومات رقمية يسهل تخزينها ومعالجتها من خلال جمع تقنيات تكنولوجيا المعلومات بالمهام الحالية للمنشأت، **ثانياً:** مرحلة (التمثيل المرئي) أي كيفية الاعتماد على تكنولوجيا في تنفيذ كافة العمليات وبناء العلاقات مع العملاء، **وثالثاً:** مرحلة (التحول الرقمي) والتي يشار بها إلى تطوير لنماذج الأعمال الحالية وتبني نماذج أعمال جديدة لتحقيق ميزة تنافسية وأضافة قيمة لدي المنشأت.

ولقد أشارت دراسة (عبد الوهاب نصر،٢٠٢٢) ودراسة (Schmitz & Leoni,2019) علي ضرورة وجود عدة مقومات أساسية يجب توافرها لدي المنشأت حتي يُمكنهم من القيام بالتحول الرقمي وهي توافر البنية التحتية الملائمة

لتطبيق التقنيات التكنولوجية الرقمية الحديثة ووجود إدارة ذات كفاءة في التحليل المنتظم للبيانات ويمكنها توفير المعلومات الملائمة للتنبؤ بالأحداث المستقبلية والتغيرات في بيئة الاعمال ومدي الاستجابة الفعالة لها وكذلك تأهيل الكوادر البشرية للاستفادة من تبني المنشأت التقنيات الرقمية في ظل التحول الرقمي .

وفي سياق تقنيات التحول الرقمي للمنشأت اتفقت دراسات (Manita , et. al,2020) (Schmitz & Leoni,2019) ، (Khanom,2020) ، (رشا الحداد ،٢٠٢٢) على أن أهم أدوات التحول الرقمي هي تحليلات البيانات الضخمة Big Data، الحوسبة السحابية Cloud Computing، وتقنية سلاسل الكتل Bloch Chain، ونظراً لأهميتها فانه سوف يتم التعرض لها بالتفصيل بالجزء التالي وإيضاح مدي تأثيرها على نظم المعلومات المحاسبية.

وبالإضافة للتقنيات السابقة توجد تقنيات أخري مثل العقود الذكية smart Contracts ، الذكاء الاصطناعي Artificial Intelligenceوالعملات الرقمية Bitcoin .

وتعد **تقنية البيانات الضخمة Big Data** من أهم أدوات التحول الرقمي واهتمام العديد من الدراسات في الفكر المحاسبي في الأونة الأخيرة وقد تعددت التعريفات لمصطلح البيانات الضخمة حيث عرفها (Babayeva & Manousaridis,2020) و(Almaleeh,2021) على أنها هي الكم الهائل من البيانات الذي يتجاوز القدرة الاستيعابية المسموح بها لتخزين تلك البيانات صغيرة ومتوسطة الحجم، وهو ما يشير لحاجتها لوجود قاعدة بيانات ضخمة يمكن الاعتماد عليها للتنظيم الدقيق والمنظم لحفظ تلك البيانات وضمان الخصوصية وسهولة الاعتماد عليها في أسرع وقت ممكن، كما تتصف تلك التقنية بكل من التنوع، السرعة و استيعاب كميات هائلة من البيانات.

وقد تعدد مفاهيم تقنية البيانات الضخمة واتفقت معظم الدراسات (نجاة يونس،٢٠١٩) (ماجدة عزت ،٢٠٢١) على أنها مجموعة من البيانات المعقدة التي تتميز بمستويات عالية في التنوع والسرعة من البيانات المالية وغير المالية المهيكلة وغير المهيكلة التي يتم الحصول عليها من المصادر الداخلية والخارجية للمنظمة، ويمكن استخدام نماذج السلاسل الزمنية لتحويل البيانات غير المهيكلة إلى معلومات مهيكلة و تختلف وسائط تخزينها عن المعتاد ولايمكن الاستفادة منها إلا بعد معالجتها بواسطة أنظمة معلومات ذات تقنيات عالية قادرة على تحويل تلك الأنماط المختلفة من البيانات إلى معلومات مفيدة لأصحاب المصالح وذات صلة بعملية صنع القرار.

ومن ثم فإن البيانات الضخمة تعتبر نماذج ذو حدين فهي تمثل ميزة تنافسية للشركات من خلال تأثيرها على تعزيز الأنتاجية وزيادة الأرباح ودعم إدارة المخاطر ومن الممكن أن تولد قيمة محددة للمنشأت إذا لم تتم معالجتها وتحليلها وإدارتها بشكل جيد (سحر عبد الرازق،٢٠٢١) و(Asmaa & Laila,2020).

وفي هذا السياق اشارت كلاً من (ماجدة عزت،٢٠٢١)، (سحر عبد الرازق ،٢٠٢١) الي انه يمكن تقسيم البيانات الضخمة **إلى بيانات هيكلية** و التي تتمثل في البيانات المخزنة في قواعد البيانات وتكون في صورة جداول ورسوم بيانية وذلك تمهيداً لمعالجتها وإدارتها وإمكانية البحث فيها بسهولة بواسطة أدوات معالجة البيانات التقليدية ،**بيانات غير هيكلية** وهي البيانات التي لا يمكن تصنيفها بسهولة مثل الصور ومقاطع الفيديو وغيرها من الأنماط التكنولوجية المختلفة وهي تمثل النسبة الأكبر من البيانات الضخمة و **بيانات شبه هيكلية** هي تعتبر شكل وسط ما بين النوعين السابقين.

و انطلاقا مما سبق يتضح للباحث ان البيانات التي توفرها تقنية تحليل البيانات الضخمة تتميز بانها كميات هائلة وضخمة و يتم توليدها بسرعة أكبر ومتنوعة عما كانت في الطرق التقليدية، وبالتالي تحتاج إلى معالجات وأجهزة قادرة على التعامل مع البيانات وكذلك تتميز تلك البيانات بدرجة عالية من الموثوقية والملائمة و ذات قيمة.

ويتفق الباحث مع ما أظهرته دراسة (Salijeni , et. al,2019) علي مدي مساهمة البيانات الضخمة في المنشأت من خلال النقاط التالية:

١- يوفر ميزة تنافسية عالية للمؤسسات، ويساعد على ترشيد اتخاذ القرارات.
٢- يساهم في إعطاء نظرة شاملة عن الشركة، وتطوير استراتيجية وخارطة الطريق لمنظمات الأعمال خاصة في مشاركة العملاء، وعمليات التشغيل الأتوماتيكية، والتحليلات التنبؤية لصنع القرار.
٣- يدعم إعداد التقارير المتكاملة بصورة أكثر فاعلية، وذلك من خلال استخدام كلاً من المعلومات المالية وغير المالية للإفصاح عن أداء الشركة.
٤- يساعد في تحسين إدارة المخاطر، واكتشاف فرص خفض التكاليف، وتطوير الميزانيات، واكتشاف الاحتيال المحتمل، وما يمكن اكتسابه من تعزيز الكفاءة عن طريق التحليل الشامل للعمليات التنظيمية والتشغيلية المختلفة بالمنظمات.
٥- يساعد في زيادة أرباح الشركات وتقديم خدمات أفضل للعملاء.
٦- يساعد في تعزيز ذكاء الأعمال، وتحديد البيانات الأكثر أهمية لقطاع الأعمال، وتوجيه القرارات المستقبلية، وتعزيز كفاءة ودقة التحليلات التنبؤية.
٧- تحليلات البيانات الضخمة تساعد الشركات في تفهم سلوك العملاء بشكل يؤدي إلي زيادة مستوي الرضا لديهم، والتعرف على كيفية زيادة المعلومات الاستخبارية، وزيادة كفاءة الأعمال، وزيادة المبيعات، وزيادة فرص الابتكار في تطوير العمليات والمنتجات.

ويتضح للباحث بما يتفق مع دراسة (سحر عبد الرازق، ٢٠٢١) أن هناك **تحديات** تعاني منها المنشأت عند التعامل مع البيانات الضخمة مثل محدودية الأمكانيات المادية والمالية بعض المنشأت ونقص الخبرات والمهارات التكنولوجية للموارد البشرية ببعض المنشأت، وكذلك وجود تحديات أخري متعلقة بحجم ومصداقية البيانات ومدي ملائمتها وعدم قابلية بعض البيانات للتحليل بالأضافة إلى تحديات خصوصية وأمن البيانات ذاتها.

و تعمل تقنية البيانات الضخمة على استخدام نظام المعلومات المحاسبية لبيانات متنوعة حول كافة المعاملات للمنشأة بجانب البيانات المحاسبية التقليدية ممايُنتج عنه الحصول على معلومات مالية أكثر دقة تزيد من شفافية تلك المنشأت وهذا الأمر ينعكس بالإيجاب علي أصحاب المصلحة وتحسين أداء وزيادة ثقة المستثمرين في المنشأت، ويتمثل تأثير البيانات الضخمة علي نظم المعلومات المحاسبية في النقاط التالية (نجاة يونس،٢٠١٩)، (سحر عبدالرازق، ٢٠٢١):

١- تمثل البيانات الضخمة مورد مستقبلي لصناعة المعلومات وخلق قيمة مضافة لدعم أداء المنشأت وذلك من خلال تحسين وفهم وتحليل محتوي المعلومات الواردة بالتقارير المالية بشكل أكثر وضوحاً، ومن ثم تساعد تقنية البيانات الضخمة إلي تحسين خاصية القابلية لفهم المعلومات المحاسبية.

٢- يؤدي تحليل البيانات الضخمة إلي تحسين عمليات التنبؤ والاكتشاف المبكر لمناطق الضعف والقوة والتعامل مع المخاطر ومواجهة المنافسة للشركات وذلك باستخدام نماذج التنبؤ بالاضطرابات والفشل والأحتيال المالي الأمر الذي يؤدي إلي تحسين خاصية الملائمة للمعلومات المحاسبية.

٣- تساهم البيانات الضخمة في تخفيض عدم تماثل المعلومات من خلال توفير معلومات كاملة تتسم بالمصداقية وتفي بمتطلبات أصحاب المصالح وتزيد من فاعلية المعلومات المحاسبية للتحقق مما ينعكس علي تحسين خاصية المصداقية للمعلومات المحاسبية.

٤- تعمل البيانات الضخمة علي زيادة المحتوي المعرفي للمعلومات المحاسبية من خلال توفير البيانات التفصلية في الوقت المناسب ومن ثم زيادة كفاءة تحليل المحتوي وكذلك زيادة الفهم للأداء التشغيلي والاستراتيجي للمنشأة.

٥- تُمكن البيانات الضخمة أصحاب المصالح للمنشأة إلى إجراء مقارنات بين منشأتهم والمنشأت المماثلة على مستوي القطاع أو نفس المنشأة لأكثر من فترة محاسبة أي أنها تساعد في تحسين جودة نظام المعلومات المحاسبية

وتقديم معلومات ذات قيمة مضافة لأصحاب المصالح للمنشأة وتعزيز قدرة المنشأة التنافسية.

كما تعد تقنية **الحوسبة السحابية (Cloud Computing)** نقلة نوعية في عالم الرقمنة حيث تساعد المنشأت علي مواكبة التطورات التكنولوجية في المجال المحاسبي حيث تم نقل كافة المعالجات والخدمات عبر أجهزة وبرامج متصلة ببعضها البعض بشبكة خوادم علي الأنترنت وتحميل البيانات في سحابة افتراضية متخصصة لجميع الإجراءات المحاسبية للمنشأت ، وقد ظهرت تلك التقنية لتعكس نتائج التطور التكنولوجي في التقنيات الرقمية لمستحدثة في بيئة الأعمال والذي نتج عنه توافر كميات هائلة من البيانات والمعلومات يتوجب علي المنشأت التحكم في تلك المعلومات والبيانات والعمل علي إداراتها وتوفيرها إلي الأطراف أصحاب المصلحة للمنشأت بأقل التكاليف وفي أي وقت ومكان وأن تكون علي درجة عالية من الجودة والملائمة والموثوقية حتي يتثني لهم ترشيد القرارات الاستراتيجية للمنشأة التي من شأنها إضافة قيمة لكافة الأطراف وزيادة قدرة المنشأة التنافسية في بيئة الأعمال المحيطة (دينا كريمة،٢٠٢١) ،(ماجدة الشمراني ،٢٠١٩).

ولقد لقت تقنية الحوسبة السحابيةCloud Computing اهتمام كثير من الباحثين من خلال التحليل والتقييم بهدف الوصول إلى مفهوم محدد لها وتعددت الأراء حول تحديد ماهية الحوسبة السحابية حيث ذكرت (دينا كريمة ،٢٠٢١)، Stein , et. al,2020) بأن الحوسبة السحابية تعد تطور جديد في تكنولوجيا المعلومات تهتم بتقديم خدمات الحاسب في أي وقت باستخدام أجهزة الحاسب المتصلة بصورة أمنة فهي حوسبة مبنية علي الأنترنت يستفيد من خلالها المستخدم بكافة أنواع التطبيقات والخدمات دون أي تدخل من جانبه في ادارتها أو صيانتها.

وأشارت دراسة كلاًمن(Babayeva & Manousaridis,2020) و(Khanom,2020) إلى أنه يعتبر نظام الحوسبة السحابية أحد النظم التي يمكن من خلالها ربط وإتاحة وتخزين البيانات والمعلومات ذات الصلة بمنشأة عميل مهنة

المحاسبة عبر شبكة الكترونية، وهو ما يساعد علي زيادة القدرة على مشاركتها بين مختلف الأطراف ذوي الصلة بالمنشأة.

ولقد تناولت (ماجدة الشمراني ،٢٠١٩) الحوسبة السحابية علي أنها بمثابة تكنولوجيا متطورة تعتمد علي نقل المعالجة ومساحة التخزين الخاصة بالحاسوب إلي ما يسمي بالسحابة ، وهي عبارة عن أجهزة خوادم يتم الوصول إليها عن طريق الأنترنت ، لتتحول البرامج من منتجات إلي خدمات ، ويتاح للمستخدمين الوصول إليها عن طريق الإنترنت ، دون الحاجة إلي امتلاك المعرفة والخبرة والتحكم بالعتاد ، وتتم تلك الخدمات بواسطة أي من الأجهزة التكنولوجية الحديثة ، مثل الهواتف الذكية ، وأجهزة الحاسب ، وتتم تلك الخدمات بدرجة أمان وجودة عالية ، مما يوفر علي المستفيد الكثير من الوقت والجهد والمال ، ويسهل عليه الوصول إلي البيانات والمعلومات في أي وقت ،ومن أي مكان. وبذلك تصبح مهمة المنصة هو تقديم الخدمات المتنوعة من أجهزة وبرمجيات وخلافه، ويصبح جهاز العميل ما هو الا نافذة يستطيع أن يسترد المستفيد من خلالها معلوماته وبياناته بكل سهولة ويسر.

ولقد اتفقت دراسات (سيدة حسن،٢٠٢٠)، (Stein, et. al,2020) و(ماجدة الشمراني ،٢٠١٩) على وجود عدة نماذج للحوسبة السحابية في ضوء ماحدده المعهد الوطني الأمريكي للمعايير والتكنولوجيا (NIST) علي وجود أربعة نماذج الحوسبة السحابية هي **الحوسبة السحابية العامة (Public Cloud):** ويقصد بها إلى أنه توفر الحوسبة السحابية من خلال مواردها بنية تحتية يستفيد منها عدد كبير من الأفراد والمنشأت ، **الحوسبة السحابية الخاصة (Private Cloud)**: ويشارلها بإنها بنية تحتية مخصصة لأفراد محددة أو منشأة محددة من خلال موارد الحوسبة السحابية ، **الحوسبة السحابية المجتمعية (community cloud):** ويوفر هذا النوع البنية التحتية لكافة أفراد المجتمع ولديهم نفس المصالح المشتركة و **الحوسبة السحابية" الهجينة"(Hybrid Cloud):** فهي نموذج يعد مزيج من مميزات الثلاثة أنواع السابقة في سحابة واحدة.

ويتفق الباحث مع دراسة كلاً من (دينا كريمة،٢٠٢١) و(ماجدة عزت ٢٠٢١,) , (Azar, et. al,2019) علي مدي مساهمة الحوسبة السحابية في المنشأت من خلال تمكين المنشأت من التعامل مع ملفاتها وتطبيقاتها والتي تضم كافة البيانات والمعلومات المحاسبية في أي مكان وفي الوقت المناسب من خلال التقارير المالية للمنشأت لترشيد اتخاذ القرارات لأصحاب المصالح ، كما تساعد الحوسبة السحابية من الاحتفاظ بكميات هائلة للمعلومات المحاسبية والوصول لها من عدة مصادر مختلفة دون وجود أي قيود مما يساعد في تخفيض عدم تماثل المعلومات وتعزيز القدرة على تخفيض مخاطر الاحتيال مما ينعكس على شفافية المعلومات وزيادة درجة الملائمة والموثوقية بها ، بالاضافة الي تدنيه تكاليف البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات بالمنشأت .

وعلي الرغم مما ساهمت به تقنية الحوسبة السحابية الا إنها تواجه بعض **التحديات** التي تعاني منها المنشأت والذي يتفق فيها الباحث مع كلاًمن(ماجدةالشمراني ٢٠١٩،) ، (Khanom,2020) و(سيدة حسن،٢٠٢٠) وهي:

١- مخاطرعدم توافر معايير لحماية خصوصية البيانات والمعلومات المحاسبية لعدم ضمان تمكين أي شخص من الأطلاع عليها أو تحريفها.
٢- مخاطر ناجمة عن نقص الخبرات والقدرات المهنية للمستخدمين على التعامل باستخدام الحوسبة السحابية.
٣- مخاطر فقد البيانات والمعلومات بسبب أعمال القرصنة أو فقدان الاتصال بشبكات الانترنت يصعب من الوصول للمعلومات في الوقت المناسب .

و يحاول الباحث في تحديد مدي تأثير تبني تقنية الحوسبة السحابية على نظم المعلومات المحاسبية من خلال ما يلي (دينا كريمة،٢٠٢١):

١- يؤدي تبني تقنية الحوسبة السحابية إلي تحسين خاصية الملائمة في المعلومات المحاسبية حيث تقديم المعلومات في الوقت المناسب لتمكن أصحاب المصالح من اتخاذ القرارات الرشيدة وتساعدهم على التنبؤات المستقبلية.

٢- نتيجة لاستخدام تقنية الحوسبة السحابية وما توفره برامج وتطبيقات الحوسبة إلى الحصول على المعلومات المحاسبية بحيادية تامة دون أي تحيز ومن ثم تمكن أصحاب المصالح من الاعتماد عليها مما يحسن من خاصية الموثوقية للمعلومات، الأمر الذي ينعكس علي زيادة جودة نظام المعلومات المحاسبية.

و تعتبر **تقنية سلاسل الكتل Block Chain** من أهم المتغيرات الحديثة التي طرأت في ظل عصر الرقمنة وتبني المنشأت للأساليب والتقنيات الرقمية الحديثة والتي انعكست على الفكر المحاسبي في الأونة الأخيرة.

وفي ضوء ذلك توصل (محمد عبد التواب،٢٠٢٠) إلى ماهية تقنية سلاسل الكتل حيث يعتبر دفتر أستاذ موزع ومشترك يسمح بتسجيل كافة المعاملات المالية والاقتصادية والتحقق من مصداقيتها وصحتها من قبل الأطراف ذوي العلاقة دون تدخل وسطاء ويتم تشغيل بياناتها وتأمين تلك البيانات وتخزينها.

كما أكد (Babayeva & Manousaridis,2020) لإمكانية النظر لتقنية سلاسل الكتل علي أنها سجل (دفتر أستاذ) موزع ومقترح علي مستوي كافة أنحاء العالم يمكن من خلاله تبادل القيمة (المعلومات) بصورة فورية بين مختلف الأطراف ذات الصلة بالمعاملات من خلال شبكة الند للند دون الحاجة لوجود وسيط بين الأطراف الداخلية والخارجية للمنشأة مع الحفاظ علي الأمن والخصوصية والسرية والمصداقية لتلك المعلومات والحد من التلاعبات وممارسات السلوك الانتهازي بها ، وهو ما يشير لزيادة جودة المعلومات المحاسبية الناجمة عن تبني تقنية سلاسل الكتل وقدرة تلك التقنية علي إضافة قيمة حقيقة وميزة تنافسية لمنشأة عميل مهنة المحاسبة.

ولقد أكد (مصطفي متولي ،٢٠٢٢) علي أن تقنية سلاسل الكتل تعمل علي تمكين المحاسبين من أثبات وجود الأصول بدرجة عالية من الموثوقية والملائمة والتأكد من صحة قيمة المنشأة مما يساعد في تقديم سجلات مالية يصعب التلاعب بها وكذلك تعمل تقنية سلاسل الكتل علي ربط كافة أطراف بيئة الأعمال (منشأت، أسواق ،موردين وعملاء) من خلال مفهوم (Per2per) الند للند باستخدام شبكة الانترنت

والعقود الذكية بالإضافة إلي تشغيل كافة المعاملات بين أعضاء السلسة دون وجود طرف أخر من خارج السلسة يعمل وسيط لإتمام المعاملات(محمد عبدالتواب،٢٠٢٠).

ولقد تناولت دراسة (ايمن نخال،٢٠٢٠) تقسيم سلاسل الكتل الرقمية طبقاً لأنظمة تشفير السلاسل أو طبقاً للأشخاص المصرح لهم بالوصول إلى السلسة وعلى ذلك يمكن تقسيمها إلي **سلسلة الكتل الرقمية بدون أذن (المفتوحة)** هي سلسلة لا يتطلب الدخول إليها أو الخروج منها اذن خاص وأنما هي سلسلة عامة لامركزية يمكن لأي شخص الدخول اليها سواء كقارئ او كاتب علي السلسة أو الخروج منها في أي وقت، **سلسلة الكتل الرقمية بإذن (المغلقة):** هي سلسلة لا يمكن الدخول اليها الا بتصريح دخول، وبذلك يكون هناك وحدة مركزية تعطي الأذن بالدخول إلى السلسلة وإجراء المعاملات بها والتحقق منها و**العقود الذكية:** هي عبارة عن اكواد مشفرة موجودة على سلسلة الكتل الرقمية وبالتالي يكون لها عنوان محدد علي السلسلة ويتم تنفيذها طبقاً لشروط محددة فهي بذلك تمكن أطراف العقد من تنفيذه بصورة ألية .

ولقد اتفقت العديد من الدراسات (ايمن نخال،٢٠٢٠)، (محمد عبدالتواب،٢٠٢٠) و (Fuller& Markelevich, 2020) علي أن تقنية سلاسل الكتل تتميزبعدد من الخصائص مميزة عن قواعد البيانات المتعارف عليها وتقديم مساهمات للمنشأت المطبقة عليها حيث تتميز بكونها سجل دائم ومشترك لكافة المعاملات مما يزيد من درجة الثقة للمعلومات و قدرتها على التكيف والمرونة مع الظروف المحيطة ومواكبتها للمتغيرات مما يتعكس على تخفيض مخاطر التلاعب والاحتيال وتقديم المعلومات بدرجات عالية من الملائمة والموثوقية حتى يمكن الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات الاستراتيجية من قبل الاطراف اصحاب المصالح .

وفي ضوء ماتم عرضه حول تقنية سلاسل الكتل تتبلور العلاقة بين كلاً من سلاسل الكتل ونظم المعلومات المحاسبية ويتفق الباحث مع دراسة (محمد عبد التواب،٢٠٢٠) في النقاط التالية:

١- تعمل سلاسل الكتل علي زيادة ملائمة المعلومات وذلك من خلال التأثير علي القرارات الاقتصادية لأصحاب المصلحة حيث تمكنهم من الوصول للمعلومات ذات الصلة بالقرارات المراد اتخاذها.
٢- تساعد سلاسل الكتل في تقديم معلومات ذات قيمة تنبؤية ومستقبلية.
٣- توفر سلاسل الكتل جميع المعلومات الضرورية أعضاء السلسة الأمر الذي ينعكس على التمثيل الصادق للمعلومات.
٤- تعمل سلاسل الكتل علي زيادة قابلية المعلومات للمقارنة نتيجة للتوحيد القياسي في إدخال بيانات المعاملات يمكن أصحاب المصالح من مقارنة المعلومات ذات الطبيعة المتشابهة.
٥- تتيح تقنية Block chain للمنشأت الأفصاح عن المعلومات المحاسبية لكافة المعاملات من خلال العقود الذكية مما يزيد من ثبات المعلومات وعدم القدرة على التغيير والتلاعب بها.

وفي ضوء ماتم تناوله بهذا المحور يتبين للباحث أن أنظمة المعلومات المحاسبية الألكترونية تعد أداة مساعدة علي تجميع البيانات المالية وغير المالية من كافة المصادر وتقديمها للأطراف ذات المصالح لأتخاذ القرارات المناسبة وتحسين القدرة التنافسية للمنشأة في بيئة الأعمال المعاصرة التي تتبني التقنيات التكنولوجية الرقمية الحديثة حيث تساهم أنظمة المعلومات المحاسبية في ظل الرقمنة في زيادة قيمة المعلومات التي توفرها وزيادة درجة الشفافية والملائمة لتلك المعلومات الأمر الذي ينعكس علي تقديم تقارير مالية تتسم بالمصداقية والموثوقية وكذلك تساهم تلك الأنظمة في زيادة تبادل المعلومات بين المنشأت والأطراف أصحاب المصالح وخاصة في ظل الكميات الهائلة التي توفرها تلك التقنيات من المعلومات بصورة رقمية في أقل وقت وبأقل التكاليف .

ولقد أكدت دراسة(عبدالوهاب نصر،٢٠٢٢) علي ضرورة وجود عدة مقومات أساسية لدي المنشأت حتي يمكنهم من القيام بالتحول الرقمي وكذلك توافر البنية التحتية اللازمة لتطبيق التقنيات التكنولوجية الرقمية سواء كانت تقنية تحليلات

البيانات الضخمة ، تقنية الحوسبة السحابية وتقنية سلاسل الكتل مع التأهيل المهني للإدارة القائمة علي تحليل البيانات لمساهمتها في تقديم معلومات تساعد في التنبؤات بالأحداث المستقبلية وأن تتسم تلك الإدارات بالمرونة لمواكبة أي تغيرات تطراء علي بيئة الأعمال التكنولوجية.

ويخلص الباحث إلي أن تبني المنشأت للتقنيات الرقمية مثل تقنية البيانات الضخمة، وتقنية الحوسبة السحابية وتقنية سلاسل الكتل ستساهم في الحصول على معلومات مالية أكثر دقة وتزيد من شفافية تلك المنشأت وستساعد في تحسين الخصائص النوعية لأنظمة المعلومات المحاسبية في ظل الرقمنة وإضافة قيمة لتلك المنشأت وزيادة قدرتها التنافسية في بيئة الأعمال المعاصرة.

ومن هذا المنطلق سوف يتناول الباحث في المحور الثالث لتأثير تبني المنشأت للتقنيات الرقمية السابق تناولها وتحديد دورها في تفعيل العلاقة بين جوة المراجعة ومخاطر التقاضي ضد المراجعين .

المحور الثالث: تحليل العلاقة بين جودة المراجعة ومخاطر التقاضي ضد المراجعين:

يسعي الباحث في هذا المحور إلى تفسير العلاقة بين جودة المراجعة ومخاطر التقاضي وفي ضوء ما تم عرضه في المحور الثاني وبيان مدي تطور نظم المعلومات المحاسبية في ظل الرقمنة وتبني المنشأت التقنيات الرقمية التكنولوجية الحديثة لمواكبة عولمة النشاط الاقتصادي وتماشياً مع رؤية مصر (٢٠٣٠) حول رقمنة بيئة الأعمال وتأثير تلك التقنيات علي جودة المعلومات وتحسين مصداقيتها وموثوقية الاعتماد عليها من قبل أصحاب المصالح لترشيد القرارات الاستراتيجية التي تعمل على تعزيز القدرة التنافسية للمنشأت.

ومن هذ المنطلق تتبلور أهداف المحور حول تحديد الأطار المفاهيمي لجودة المراجعة وتحديد مدي تاثرها بالتطورات في بيئة التكنولوجيا وإيضاح التأصيل العلمي لمخاطر التقاضي ضد المراجعين وبيان تأثير عصر الرقمنة على عملية المراجعة.

لقد تناولت العديد من الدراسات مفهوم جودة المراجعة حيث عرفها **المجمع الأمريكي للمحاسبين القانونين "جودة المراجعة "** هي الجودة القادرة على تخفيض خطر الاكتشاف إلى الحد أو المستوي الذي يصبح عندها خطر المراجعة منخفض جداً وبالتالي ربط هذا التعريف جودة المراجعة بخطر الاكتشاف بصفة خاصة وخطر المراجعة بصفة عامة باعتبار خطر المراجعة هو ذلك الخطر الناشئ عن احتمال عدم قيام المراجع دون تعمد بإصدار تقرير نظيف في حين تتضمن القوائم المالية خطأ جوهرياً.

وفي نفس السياق يتفق الباحث مع دراسة كلاً من (رحاب الزكي،٢٠٢٠)،(Al Abdullah & AL Ani,2021) و (EL Deeb & Ramadan,2021) على أن **جودة المراجعة** تشير إلى إمكانية عملية المراجعة على الكشف والتقرير عن الأخطاء الجوهرية وتحسين موثوقية القوائم وقدرة عملية المراجعة علي الحد من عدم تماثل المعلومات بين أطراف أصحاب المصالح للمنشأة بما ينعكس عليهم لإجراء تقديرات أكثر دقة لقيمة المنشأة.

وكذلك يتناول (محمد عبد القادر،٢٠٢٠) جودة المراجعة بأنها الأداء وكفاءة وفاعلية الفحص الانتقادي المنظم لأنظمة الرقابة الداخلية والبيانات والسجلات والقوائم المالية وفقاً للمعايير المهنية للمراجعة بما يحقق قدرة المراجع علي اكتشاف الأخطاء الجوهرية في القوائم والأعلان عنها وكذلك تخفيض عدم تماثل المعلومات بين الأدارة وحملة الأسهم لتلبية رغبات واحتياجات أصحاب المصالح.

وتناولت دراسة (محمد عبد القادر،٢٠٢٠) العوامل المؤثرة علي جودة المراجعة بكونها أحد المقومات الأساسية لجودة المراجع حيث يمثل استقلال المراجع متطلب أساسي ليتمكن المراجع ومكاتب المراجعة من ممارسة احكامها المهنية بموضوعية دون أي تأثير عليه، بينما يعد حجم مكتب المراجعة بمثابة الأداة التي يتم التمييز بين مكاتب المراجعة سواء مكاتب مراجعة (صغيرة أو متوسطة أو مكاتب المراجعة الكبرى)، كما اكدت دراسة (محمد عبد القادر،٢٠٢٠) إلى أن المكاتب المراجعة الكبيرة

لها تأثير إيجابي علي جودة المراجعة وكذلك ما يتم تقاضيه المراجع من مبالغ مالية نظير قيامه بإعداد رأيه بعدالة وموضوعية عن وضع المنشأة وتشير بعض الدراسات إلى أن ارتفاع الاتعاب يساهم في تحسين جودة الأداء المهني من خلال تكليف فريق مراجعة ذو خبرة مهنية الامر الذي ينعكس علي سمعة مكتب المراجعة لما لها من أثر علي جودة المراجعة سلباً وإيجاباً وتعزيز الثقة لدي أصحاب المصالح، كما تؤثر القضايا التي يرفعها العملاء ضد مكتب المراجعة علي جودة المراجعة.

بالإضافة إلى وجود عوامل مؤثرة أخري مثل التخصص الصناعي لمكتب المراجعة ومدة ارتباط مكتب المراجعة بالمنشأة ومدي الالتزام بمعايير المراجعة المتعارف عليها.

وتؤكد دراسة كلاً من(رحاب الزكي،٢٠٢٠) ,(Aditya, et. al,2018) بأن جودة المراجعة تعد من أسباب ثقة مستخدمي المعلومات في القوائم المالية وتؤدي دوراً هاماً وفعالاً في تحقيق النمو الاقتصادي للمجتمع وأن تبني مكاتب المراجعة للتقنيات التكنولوجية الرقمية الحديثة لأداء اعمال المراجعة سوف يؤثر بشكل كبير واساسي علي عملية المراجعة لتجديد العمليات الأمر الذي يؤدي بدوره إلي تحسين الجودة وزيادة الكفاءة الا أنها تمثل تحديات علي المراجعين لمواكبة تلك التطورات المحيطة ببيئة الاعمال وأن تكون لديهم المرونة الكافية للأستجابة لأي تغيرات تطراء في البيئة الاعمال الرقمية.

وفي ظل عصر الرقمنة والتحول الرقمي وتمكن التكنولوجيا الرقمية من تطور عملية المراجعة نحو تحسين مراقبة بيانات العميل وتحسين جودة المراجعة حيث ستتيح التقنيات الرقمية من إجراء تحليلات أكثر صلة بكافة المعاملات بالمنشأت محل المراجعة الأمر الذي يساعد المراجع علي تحسين النظم والعمليات الداخلية لأنتاج معلومات محاسبة ذات ملائمة وموثوقية وعلي درجة عالية من الشفافية الأمر الذي يساعد في الحد من خطر إدارة الأرباح ويقلل من مخاطر التقاضي ضد المراجعين. (رحاب الزكي،٢٠٢٠) ,(Manita, et. al,2020).

ومماسبق يتضح أن المراجعة الالكترونية ستحسن من جودة المراجعة من خلال تمكين مكاتب المراجعة من انجاز مهام المراجعة المكلفين بها بكفاءة وفاعلية من خلال استخدام البرامج التكنولوجية تماشيا مع البيئة الرقمية الحديثة (رغدة محمد ،٢٠١٨) .

و حيث إن تأهيل المراجع للارتقاء بمستوي الأداء المهني في ظل الرقمنة يتطلب ضرورة اتساع نطاق عمله ليشمل مجالات جديدة يتم التعامل من خلالها مثل الأفصاح الالكتروني ونظام تبادل البيانات بالإضافة إلي التعامل مع الكميات الضخمة من البيانات والمعلومات التي توفرها التقنيات الحديثة.

لذا كان من الضروري ثقل مهارات المراجعين التكنولوجية ولقد تبين للباحث وجود رأيين:

- **الرأي الأول**: يري عدم ضرورة أن يكون المراجع ملماً بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات بصورها المختلفة وخاصة التداول الإلكتروني للبيانات نظراً لتعقد هذه النظم ويمكنه الاستعانة بالخبراء في هذا المجال.
- **الرأي الثاني**: يري أهمية التأهيل والتدريب المستمر للمراجع خاصة عندما يمتد نطاق عمله ليشمل مجالات جديدة لم يسبق أدائها من قبل وفي ذات الوقت يمكنه الاستعانة ببعض المتخصصين في تلك المجالات الجديدة كمعاونين له.

كما تشمل مسئولية المراجع في بيئة التشغيل الإلكتروني جميع النواحي المتعلقة بالمعالجة المحاسبية للبيانات من حيث المراحل والبرامج ومختلف الأطراف ذات التأثير الجوهري علي عملية المراجعة الإلكترونية للبيانات، وسوف يظل المراجع مسئولاً عن بذل العناية المهنية الكافية وستظل مسئوليته القانونية هي الحد الأدنى لما يجب أن يكون مسئولاً عنه في ظل بيئة التكنولوجيا والتعاملات الإلكترونية، ويمكن تحديد مسئولية المراجع من خلال الأتي:

- مسئولية المراجع عن أمن وسلامة المعلومات على الإنترنت.
- مسئولية المراجع في اختبار نظم معالجة البيانات المحاسبية الإلكترونية.
- مسئولية المراجع تجاه برامج وأجهزة الحاسب الألى.

- مسئولية المراجع عن تحديد الفرص والمخاطر التكنولوجية في بيئة الاعمال المعاصرة.
- مسؤلية المراجع نحو عملية جمع ادلة المراجعة الالكترونية حيث التحول من اسلوب العينات الي تطبيق المراجعة علي كافة العمليات .

وفي نفس السياق أكدت دراسة (Balios,2021) علي حاجة مراقبي الحسابات إلي تطوير الأساليب والإجراءات الحديثة لجمع الأدلة الإلكترونية التي تسمح بجمع وتحليل المعلومات لفهم أعمال العميل وتحدي مخاطر عملية المراجعة وتوجيه أفضل لوقت عملية المراجعة، حيث توفر التقنيات الحديثة وتكنولوجيا سلاسل الكتل القدرة علي إجراء مراجعة مستمرة والتي يمكنها من المراقبة المستمرة والتأكيد المستمر للبيانات المتداولة خلال المعاملات الموجودة علي الشبكة ، وفي ظل هذه البيئة الإلكترونية أصبحت المعلومات الرقمية أكثر مرونة ويمكن نقلها وتخزينها بسهولة ، وبالتالي أصبح التوجه نحو تطبيق المراجعة الإلكترونية المستمرة مطلوب لمواكبة التطورات التكنولوجية الحديثة في مهنة وأنشطة عملية المراجعة.

يتضح للباحث من خلال عرض الأدبيات السابقة لأهمية تطور دور المراجعة الداخلية لتتواكب مع بيئة الأعمال الرقمية الحديثة حيث فرضت مهام وأعباء جديدة في ظل التوجه نحو المراجعة الإلكترونية والتطوير لا يشمل فقط زيادة مهاراته وإمكانياته التكنولوجية بل يمتد ليصبح شريك أساسي للمراجع الخارجي ، وفي ظل **معيار المراجعة المصري والدولي رقم (٦١٠)** والذي ينص علي اعتماد المراجع الخارجي علي أعمال المراجعة الداخلية من أجل تقليل الأخطاء والتلاعب والغش والحد من ممارسات أدارة الأرباح أي أن عمل كلاً من المراجع الداخلي والخارجي يعد عمل متكامل وهو الأمر الذي يعود بالإيجاب علي المنشأة ويحسن من جودة عملية المراجعة ومالها من انعكاسات علي تحسين قرارات أصحاب المصالح وتوليد قيمة مضافة للمنشأة وتعزيز القدرة التنافسية للمنشأة في ظل بيئة الأعمال الإلكترونية الحديثة.

ولقد أكدت دراسة (مصطفي متولي،٢٠٢٢)، ودراسة (lugli & Bertacchini, 2022) على أن استخدام تكنولوجيا المعلومات في عمليات المراجعة جعل الحصول على البيانات والمعلومات أمراً سهلاً للغاية مما جعل الاتجاه نحو المراجعة المستمرة لضمان دقة وموثوقية المعلومات المقدمة مما يؤدي إلى إجبار مراقبي الحسابات على أتباع الحذر وأن يكون لديهم معرفة عملية بتسجيل ومعالجة البيانات التي تم استخدامها أثناء عملية المراجعة.

كما يمثل خطر التقاضي Auditor Litigation Risk أحد أهم أشكال مخاطر الأعمال التي تواجه المنشأة والمراجعين بسبب الخسائر المادية المرتبطة بالدعاوي القضائية التي قد تؤدي إلى انهيار المنشأت. حيث يحاول أصحاب المصالح استرداد وتعويض خسائرهم من خلال رفع دعاوي قضائية ضد المنشأت بالإضافة إلى خسارة سمعة المراجع ومكتب المراجعة الذي تعد خسارة أكثر بكثير من الخسارة المادية وفقدان المراجع لعملاء في ظل التنافسية الشديدة بين مكاتب المراجعة (نورهان المر ،٢٠٢٠)، (Wong, et. al,2018)

وفي بيئة الأعمال المصرية يهتم مراقبي الحسابات بضرورة بذل الجهد والعمل علي تحسين جودة عملية المراجعة بغرض تدنية احتمالات خطر التقاضي وماله من عواقب سواء مهنية أو مادية، لذا يؤكد (مصطفي متولي ،٢٠٢٢) على حتمية وجود تطور في مسئولية مراقب الحسابات في الكشف عن التلاعب والاحتيال في القوائم المالية لمواكبة الظروف المحيطة بمهنة المراجعة.

وتعتبر مخاطر التقاضي عن احتمال أن يكون المراجع مسئول بشكل قانوني في المحكمة في حالة فشل عملية المراجعة وتتغير فرصة التعرض لمخاطر التقاضي وفقاً لقوة النظام القانوني بالدولة والجهود المبذولة من المراجع والالتزام بمعايير المراجعة المتعارف عليها (أحمد زكي وهبة جمال،٢٠٢٠)

وفي نفس السياق أكد **معيار المراجعة الدولي رقم (٢٤٠)** أن مسئولية منع واكتشاف الأخطاء والممارسات الاحتيالية التي تواجه المراجعة ومدي مساهمتها في الحد من فجوة التوقعات وأنه في ظل تبني المنشأت تقنيات التحول الرقمي والرقمنة

وكذلك حوكمة النشاط الاقتصادي أصبح لزاماً علي المراجع زيادة مسئولياته اتجاه كافة الأطراف المستفيدة من المنشأة وتحقيق الرقابة على كافة المخاطر سواء المرتبطة بعملية المراجعة أو المخاطر التكنولوجية.

وحيث أن زيادة المخاطر في المنشأت تؤدي إلي زيادة الجهد المبذول من جانب المراجع للوصول إلي تحديد مدي مصداقية وملائمة القوائم المالية ومدي افصاحها عن المركز الحقيقي للمنشأة، ومن ثم يجب علي المراجعين ممارسة العناية المهنية الواجبة الشاملة علي المنشأة للعمل علي تدنية مخاطر التقاضي. (نورهان المر،٢٠٢٠)

بالإضافة إلي أهمية تمتع مراجع الحسابات بقاعدة من المعرفة المجالية المتخصصة لها أثر كبير في تحسن أداء عملية المراجعة حيث يقدم المراجع ذو تخصص صناعي عمليات مراجعة ذات جودة نظراً لاكتسابه المهارات والامكانيات في استخدام التقنيات الحديثة مما يسهل عليه اكتشاف المخالفات والانحرافات والعمل علي تدنية مخاطر التقاضي حيث أن العلاقة بين خبرة المراجع والتخطيط الجيد لعملية المراجعة تعتبر علاقة طردية فكلما زادت خبرة المراجع تحسن جودة وكفاءة عملية المراجعة الأمر الذ يساعد علي الحد من مخاطر التقاضي(Jung & Kim,2019) .

وأكدت دراسة (أحمد زكي وهبة جمال ،٢٠٢٠) على أنه في ضوء تبني المنشأت لمعايير المحاسبة المرتكزة على المبادئ وكذلك المعايير المرتكزة على القواعد والالتزام بمعايير التقارير المالية الدولية IFRS والتطبيق الفعال لأليات الحوكمة له أثر كبير في خفض مخاطر التقاضي ضد المراجعين من خلال تقديم تقارير مالية غير مضللة.

وانطلاقا مما سبق ، يتضح للباحث ان ارتفاع مخاطر التقاضي ضد المراجعيين يمكن ان يكون اثر وجود تلاعب جوهري من جانب الادارة في المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية الامر الذي يؤدي الي جعل المراجع يقوم بفحص عينات اكبر وبذل جهد اكبر في عملية المراجعة وبالتبعية سترتفع تكاليف عملية المراجعة الامر الذي ينعكس علي جودة المراجعة ، وفي ظل التطورات التي طرات علي بيئة الاعمال المعاصرة والتحول الي المراجعة الالكترونية وتبني

المنشات للتقنيات التحول الرقمي ادي الي تطور بعض متطلبات تخطيط وتنفيذ اعمال المراجعة وجمع الادلة حيث زيادة نطاق اختبارات المراجعة والتحول من اسلوب العينات الي تطبيق المراجعة علي كافة العمليات والحصول علي ادلة المراجعة الكترونية وان تبداء إجرات عملية المراجعة أثناء السنة المالية وان اي تغير يحدث او تعديل في البيانات المالية للمنشاة يصل لجميع الاطراف اصحاب المصالح مما يساعد في الحد من اعمال الغش و التلاعب هذا ما ينعكس علي تخفيض مخاطر التقاضي ضد المراجعين .

و يسعي الباحث إلي إيضاح وتسليط الضوء إلي أي مدي ساهمت تبني المنشأت تقنيات التحول الرقمي الحديثة وانعكاس ذلك علي عملية المراجعة التي لم تكن بعيدة عن تلك التطورات هي الأخرى حيث كان لازماً علي المراجعين ومكاتب المراجعة مواكبة تلك الثورة التكنولوجية ، ففي عصر الرقمنة يعد اعتماد مهنة المراجعة علي التحول الرقمي للوصول إلي المعلومات هو أمر متوقع حيث أكدت جمعية المحاسبين القانونين علي ما تقدمه التطورات التكنولوجية الحالية من مساهمات لمهنة المراجعة في ظل التنافسية بين مكاتب المراجعة لتطبيقها في أداء مهاهم.

وتعد جودة المراجعة أحد أهم الركائز لدي الأطراف أصحاب المصالح بالإضافة إلى كونها أحد مقاييس أداء المراجع لما لها من مساهمات في تحسين جودة ومصداقية المعلومات المحاسبية وتمكين متخذي القرارات من ترشيد قراراتهم وتوليد قيمة مضافة للمنشأت وتعزيز قدرتها التنافسية ومحاولة أن تنعكس جودة المراجعة على تدنية المخاطر المحتملة للتقاضي ضد المراجعين والحد من ممارسات إدارة الأرباح ، ويساعد تبني تقنيات التحول الرقمي في توفير المعلومات الحالية والمستقبلية للمراجعين بالإضافة للبيانات التاريخية في تحسن أداء مهام المراجعة بشكل يتسم بالكفاءة والفعالية الذي له عظيم الأثر علي جودة المراجعة.

وفي نفس السياق أكدت دراسة(رحاب الزكي،٢٠٢٠) و(Aditya,el.al,2018) علي ما توفر تقنيات التحول الرقمي للمراجعة من فرص تؤدي إلي المساهمة بشكل فعال للمنشأت وكذلك تغير التطورات السلبية لممارسات

المراجعة والتي تنعكس علي احتمالية خطر التقاضي ضد المراجعين والا أنه توجد بعض التحديات ناتجة عن تبني التقنيات الرقمية الحديثة في مهنة المراجعة مثل زيادة حجم البيانات المتاحة والتطور التكنولوجي الهائل وظهور تقنيات جديدة ومدي مواكبة المراجعة لتلك التطورات المتسارعة النمو والتزايد وكل ذلك بالإضافة إلي مدي استجابة المراجعين التقليدين لمواكبة تلك التغيرات.

ويستعرض الباحث فيما يلي في ضوء ما تم عرضه بهذا المحور وانعكاسات التقنيات الرقمية التي تم تناولها في المحور الثاني وأثارها على عملية المراجعة في ظل الرقمنة.

١- تأثير تقنية تحليل البيانات الضخمة على جودة المراجعة:

ولقد اتفقت العديد من الدراسات (أحمد زكي،٢٠٢١)،(رشا الحداد ، ٢٠٢٢) (سحر عبدالرازق، ٢٠٢١)، (محمد عبد القادر،٢٠٢٠) و (lugli & Bertacchini, 2022) ان تبني المنشات لتقنية البيانات الضخمة ساهمت في تحديد مستوي الاهمية النسبية للمراجع من خلال تحديد الانماط والاتجاهات لتبادل البيانات بشكل سريع لتوفر تصور دقيق عن المخاطرالمرتبطة بعملية المراجعة وتحليلها ، و ساعدت مراقب الحسابات في تعديل العمل المراجعي للوصول إلي إجراءات مراجعية أكثر دقة وتناغماً ، ووضع اعتماد اكبر علي فاعلية تطبيق أليات الرقابة علي عمليات التقرير المالي ، حيث ساعدت عمليات استخدام نظم التناغم والتمركز علي زيادة القدرة علي الوصول للعمليات المركزية للعميل وإدارة البيانات كبيرة الحجم الأمر الذي أدي خلق فرصة إضافية لمراقب الحسابات للوصول إلي عمليات مراجعية عالية الكفاءة والفاعلية وتقليل الوقت والتكاليف اللازمة لعملية المراجعة وبالتالي ينعكس علي تحسين جودة المراجعة من خلال تحويل أسلوب المراجعة علي أساس العينة التقليدي إلي أساليب مراجعية قائمة علي ١٠٠% من بيانات المجتمع ومن ثم زيادة إطار ونطاق عملية المراجعة والتحول الي المراجعة المستمرة لزيادة درجة الموثوقية والمصداقية للبيانات المستخدمة و للتحكم في المخاطر المحتملة ضد المراجعين كمخاطر التقاضي و تمكن البيانات الضخمة المراجع

من القيام باجراءات تحليلية اكثر دقة وضرورية لتحسين اكتشاف الأخطاء المادية والعثور على مؤشرات الاحتيال .

وفي نفس السياق يتفق الباحث مع دراسة (Balios,2021) علي ان تقنية البيانات الضخمة تتطلب من المراجع ضرور الابتكار وتطوير اجراءات واساليب مراجعة جديدة لتحقيق اهداف المراجعة في الوقت وبالتكلفة المناسبة وكذلك علي المراجع تطوير ادوات التعامل مع البيانات الضخمة بشكل افضل من خلال جمع وتحليل معلومات الاعمال من مصادر غير تقليدية كشبكات التواصل الاجتماعي والانترنت لفهم اعمال العميل وجعل مصادر الادلة الهائلة اداة فاعلة للكشف عن الاخطاء والاحتيال وتغيير مفهوم أدلة المراجعة من مفهوم الأدلة الورقية والإلكترونية إلى مفهوم أدلة المراجعة الرقمية .

٢- تأثير الحوسبة السحابية على جودة المراجعة:

أكدت دراسة (ماجدة الشمراني ،٢٠١٩)، (دينا كريمة،٢٠٢١) ،(سيدة حسن،٢٠٢٠) و(Stein, et. al,2020) بأن المنشات التي تعتمد علي تقنية الحوسبة السحابية تؤثر علي المنهجية المتبعة في المراجعة وذلك يُلزم المراجع بضرورة تطوير إمكانياته وفهم الأساليب الحديثة في التعاملات الافتراضية علي السحابة وشبكة الإنترنت لما لها من تاثير ايجابي علي عملية جمع الادلة اللازمة ، وبالتالي فإن الحوسبة السحابية ستساهم في تحسين وتسهيل عملية المراجعة وتطويرها، وكذلك تساهم الحوسبة السحابية بدور واضح وفعال في المراحل المختلفة لعملية المراجعة لما توفره من المزايا كالدقة والسرعة وانخفاض التكاليف والجهد المبذول مما يزيد من كفاءة عملية المراجعة وينعكس علي جودة المراجعة وكذلك سهلت الحوسبة السحابية الافصاح عن نتائج تقارير المراجعة علي الامر الذي يودي بدوره الي سرعة اتخاذ القرارات المناسبة وزيادة القدرة التنافسية للمنشاة في بيئة الاعمال ، وبالرغم من ذلك توجد مخاطر من المحتمل أن تؤثر علي نتائجها لأن التقنيات المستخدمة تقع خارج شركات المراجعة وللحد من المخاطر ينبغي علي

المراجع تحديد المخاطر التي يمكن أن تتضمنها عملية المراجعة وأن يكون قادر علي اكتشافها وتقييمها والحد من عملية التلاعب وادارة الاباح .

ومما سبق يتضح للباحث ان المراجع ينبغي ان يقوم بالفحص الدوري لانظمة الحوسبة السحابية وعمل تحليل شامل لمخاطر الحوسبة وان يتبع آليات وادوات مناسبة لاتمتة انشطة المتخدمين والتوجه نحو الرقابة المستمرة علي خصوصية البيانات في كل مرحلة من مراحل انتقالها وحمايتها من المخاطر والحفاظ علي الموثوقية والمصداقية للمعلومات وتقديمها للاطراف اصحاب المصالح من خلال تقريره عن عملية المراجعة متناولا الجوانب التكنولوجية حتي لايتعرض لمخاطر التقاضي من جانب مستخدمي القوائم المالية في حالة اخلاله بواجباته المهنية ولم يفصح عن تللك المخاطر الخاصة بالحوسبة السحابية ومن ثم يعرض المراجع ومكتب المراجعة الي تشويه سمعة وتحمل خسائر مالية في ظل التنافسية الشديدة في بيئة المراجعة .

٣- تأثير سلاسل الكتل على جودة المراجعة:

أكدت دراسة (مصطفي متولي،٢٠٢٢)، (Babayeva & Manousaridis,2020) ، (ايمن نخال،٢٠٢٠) و Fuller& Markelevich, (2020) علي أهمية استخدام تقنية سلاسل الكتل في مجالات وأنشطة المراجعة لما تتمتع به من مزايا عديدة مثل الوضوح والشفافية للبيانات التي توفرها تلك التقنية وأنها علي قدر كبير من الدقة والمصداقية والموثوقية فهي تقدم بيانات لامركزية غير قابلة للتعديل او التلاعب بها لأنها تستخدم أنظمة مشفرة وتعمل تقنية سلاسل الكتل علي الحد من تكاليف الوكالة وتسمح بتطوير تخطيط عملية المراجعة من خلال التمثيل الصادق وعدم التحيز للمعلومات والمعاملات المالية وغير المالية المرتبطة بالمنشاة الموجودة علي الشبكة و التوجه نحو إجراء مراجعة مستمرة والتي يمكنها من المراقبة المستمرة للبيانات المتداولة ومن ثم التحول من اسلوب العينات الي مراجعة كافة المعاملات خلال فترة المراجعة مما ينعكس علي تحسين جودة المراجعة ، حيث تساهم سلاسل الكتل في تطويرعملية المراجعة الالكترونية وجعل نماذج المراجعة

اكثر كفاءة وتسهيل جمع أدلة المراجعة التي يعتمد عليها مراقب الحسابات عند اعداد تقريره حول عملية المراجعة ان تكون التقارير فورية تعكس مصداقية المعاملات والمعلومات الموجدة لدى اطراف السلسلة وتقديمه للاطراف اصحاب المصالح لمساعدتهم في ترشيد قراراتهم وتحسين الوضع التنافسي للمنشاة في ضوء التطورات التكنولوجية في بيئة الاعمال .

ويري الباحث ان ينبغي علي المراجع استخدام تطبيقات تكنولوجية لسلاسل الكتل في تقييم المخاطر المرتبطة بتلك التقنية مثل مخاطر انتهاك خصوصية البيانات من قبل احد اطراف السلسلة وتسريب المعلومات الخاصة بالمنشاة للمنشات المنافسة مما يضر بالوضع التنافسي للمنشاة ، لذلك يجب علي المراجع الاقرار عن اي مخاطر في تقريره لتجنب وتخفيض مخاطر التقاضي المتملة و ما يرتبط بها من خسائر .

وانطلاقاً مماسبق يعرض الباحث فيما يلي الدور المحوري لمدخلات أنظمة المعلومات المحاسبية الألكترونية في تفعيل العلاقة بين جودة المراجعة ومخاطر التقاضي ضد المراجعين:

١- ساهمت تقنيات التحول الرقمي (البيانات الضخمة،الحوسبة السحابية وسلاسل الكتل) الناتجة من التطورات التكنولوجية التي طرأت علي بيئة الأعمال المعاصرة إلي التوجه نحو تطوير أنظمة المعلومات المحاسبية من أنظمة تقليدية إلي أنظمة الكترونية الأمر الذي أدي بدوره إلي تحسين الخصائص النوعية الأساسية والداعمة للمعلومات المحاسبية بالأضافة إلي توفر كميات هائلة تتسم بالموضوعية والموثوقية التي أنعكست بالإيجاب علي تحسين جودة التقارير المالية وتحقيق قيمة مضافة للمنشأة وزيادة الثقة لدي الأطراف أصحاب المصالح لمساعدتهم في اتخاذ القرارات وزيادة القدرة التنافسية للمنشأة.

٢- أن اعتماد المراجع علي تقنيات التحول الرقمي أدي إلي رقمنة وتطوير أداء عملية المراجعة ودراسة كيفية الاستفادة من تطبيق تلك التقنيات في تقديم عملية المراجعة بأعلي جودة وفي أقل وقت وتكلفة لما توفره التقنيات من معلومات ليست الحالية فقط بل امتدت إلي الحصول علي بيانات تاريخية

ومستقبلية تساهم في تحسين جودة المراجعة وسعيها المستمر للحفاظ علي سمعة مكتب المراجع أمام العملاء.

٣- فرضت التقنيات الرقمية الحديثة علي المراجع أن يطور من مهارات استخدام التكنولوجيا وكيفية إدارة التعامل مع البيانات والمعلومات المتوفرة بكميات هائلة والتوجه نحو الحصول علي الأدلة اللزمة لعملية المراجعة في صورتها الرقمية وليست الورقية بالإضافة إلي التحول من أسلوب العينات إلي أسلوب فحص مجتمع المراجعة ككل والتوجه لاستخدام المراجعة المستمرة.

٤- انعكست التقنيات الرقمية علي زيادة دقة الأحكام المهنية للمراجع والأفصاح عن المخاطر التي تعرض لها المراجع في كل مرحلة من مراحل عملية المراجعة منذ قبول التكليف بالمراجعة إلي إبداء رأيه من خلال تقريره وتقديمه إلي الأطراف أصحاب المصالح وكذلك حتمية وفاء المراجع بمسؤلياته المهنية في ظل البيئة الرقمية ككشف الغش الألكتروني وكشف الجرائم الألكترونية (عبد الوهاب نصر،٢٠٢٢) .

٥- ينبغي علي المراجع عند الاعتماد علي المعلومات التي توفرها تقنيات التحول الرقمي أن يكون علي دراية كافية بالمخاطر المرتبطة بتلك التقنيات والتصدي لها كمخاطر الأختراق ، مخاطر انتهاك خصوصية البيانات ومخاطر تسريب المعلومات وعدم القدرة للوصول إلي تلك المعلومات في الوقت المناسب والتي قد تؤثر سلباً علي جودة المراجعة.

٦- ترتبط زيادة جودة المراجعة بعلاقة عكسية مع ممارسات إدارة الأرباح وممارسات التلاعب والاحتيال مما ينعكس بدوره علي تخفيض مخاطر التقاضي ضد المراجعين وتخفيض الخسائر المادية المترتبة علي رفع الدعاوي القضائية من جانب الأطراف أصحاب المصالح بالمنشأة.

٧- ولقد أكدت دراسة (أحمد زكي وهبة جمال،٢٠٢٠) علي أنه في ظل احتمالية وجود مخاطر التقاضي ضد المراجعين يجب تحديد المسئولية القانونية علي المراجع وتوضيح واجبات المراجع بشكل دقيق وواضح في خطاب التعاقد

علي ابداء رأيه علي القوائم المالية للمنشأة وإلزامه باتباع العناية المهنية اللازمة، بالإضافة إلي ضرورة إصدار نشرات متعلقة بمعايير الرقابة علي جودة أداء المراجع بهدف تخفيض الأبعاد المتعددة لمخاطر التقاضي والتي تتمثل في :

أ- الأبعاد المتعددة للمنازعات القضائية في زيادة المصروفات التي يتحملها المراجع مثل أتعاب المحاماة والخسائر المحتملة التي يتحملها في حالة خسارة القضايا وكذلك الإيرادات الضائعة نظير الساعات المهدرة في النزاعات القضائية.

ب- الأبعاد المتعددة للإجراءات التأديبية في حالة توقفه عن مزاولة المهنة.

ج- الأبعاد المتعددة للأطراف التي لحقت بتشويه سمعته المهنية وفقد العملاء.

المحور الرابع: الدراسة الميدانية:

أولا: اجراءات الدراسة الميدانية: يحدد هذا الجزء مجتمع البحث، وعينتها وكيف تم اختيارها وما المصادر المستخدمة في جمع البيانات والمعلومات وخطوات إعدادها وتطويرها، وما الإجراءات التي من خلالها يتم التأكد من صدق الأداة وثباتها، وكذلك إجراءات المعالجة الإحصائية للبيانات. ومن ثم التحليل الاحصائي لبيانات البحث واختبار فرضياته.

١) أهداف المسح الميداني:

في ضوء مشكلة واهداف البحث تتمثل اهداف المسح الميداني في:

١. التحقق من درجة ثقة المراجعين الخارجيين في مدخلات أنظمة المعلومات المحاسبية الالكترونية في ظل الرقمنة.
٢. تحديد طبيعة وإجراءات المراجعين الخارجيين للحد من مخاطر التقاضي ضد المراجعين في ظل الرقمنة .
٣. التعرف الى مستوى جودة المراجعة الخارجية في ظل الرقمنة.

٤. تقييم العلاقة بين جودة المراجعة ومخاطر التقاضي ضد المراجعين.
٥. التحقق من اثر مدخلات أنظمة المعلومات المحاسبية الالكترونية على مخاطر التقاضي ضد المراجعين.
٦. التحقق من اثر مدخلات أنظمة المعلومات المحاسبية الالكترونية على العلاقة بين جودة المراجعة ومخاطر التقاضي ضد المراجعين.

٢) فرضيات البحث:

بناء على مشكلة البحث وتساؤلاته وأهدافه الميدانية، يمكن صياغة الفرضيات التالية:

- لا يوجد اختلافات ذات دلالة احصائية بين اراء عينتي الدراسة (المكاتب الكبيرة والمتوسطة) حول مستوى جودة المراجعة الخارجية في ظل الرقمنة.
- لا يوجد اختلافات ذات دلالة احصائية بين اراء عينتي الدراسة (المكاتب الكبيرة والمتوسطة) حول درجة ثقة المراجعين الخارجيين في مدخلات أنظمة المعلومات المحاسبية الالكترونية في ظل الرقمنة.
- لا يوجد اختلافات ذات دلالة احصائية بين اراء عينتي الدراسة (المكاتب الكبيرة والمتوسطة) حول طبيعة وإجراءات المراجعين الخارجيين للحد من مخاطر التقاضي ضد المراجعين في ظل الرقمنة.
- لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية بين مستوى جودة المراجعة الخارجية في ظل الرقمنة ومخاطر التقاضي ضد المراجعين.
- لا يوجد اثر ذو دلالة لمدخلات أنظمة المعلومات المحاسبية الالكترونية على مخاطر التقاضي ضد المراجعين.
- لا يوجد اثر ذو دلالة لمدخلات أنظمة المعلومات المحاسبية الالكترونية في تفعيل العلاقة بين مخاطر التقاضي ضد المراجعين وجودة المراجعة الخارجية في ظل الرقمنة.

٣) مجتمع البحث والعينة:

يتمثل مجتمع البحث في المراجعين بمكاتب / شركات المراجعة المصرية الأكثر مراجعة للشركات المسجلة بالبورصة المصرية. أيضا تم اختيار عينة عشوائية مقصودة من مجتمع البحث تتألف من العشرين الأوائل من مكاتب وشركات المراجعة الأكثر مراجعة للشركات المسجلة بالبورصة المصرية مصنفة الى فئتين (big.4, mid) (بيج٤، والمتوسطة). وقد تم توزيع عدد ١٥٠ استبانة استعيد منها ١٢٢ استبانة كان الصالح منها عدد ١٠٣ استبانة تم تحليلها باستخدام البرنامج الاحصائي SPSS 24. والجدول التالي يوضح الاستبانات الموزعة والمستردة والصالحة:

جدول رقم (١) عدد الاستبانات الموزعة

عدد الاستبانات الموزعة	الفاقد	المستردة	غير صالح	الصالح للتحليل
150	28	122	19	103

جدول رقم (٢) مكاتب / شركات المراجعة المصرية الأكثر مراجعة للشركات المسجلة بالبورصة المصرية

	شركات المحاسبة والمراجعة المصرية، بحسب عدد الشركات المقيدة بالبورصة التي قامت بمراجعتها خلال عام ٢٠١٧.	
١.	المتضامنون للمحاسبة والمراجعة (٤١ شركة)	
٢.	حازم حسن «كي بي إم جي» (٣٨ شركة)	
٣.	مزارز» مصطفى شوقي وشركاه» (٢٠ شركة)	
٤.	باكر نيلى «وحيد عبد الغفار وشركاه» (١٢ شركة)	
٥.	ديلويت» صالح وبرسوم وعبد العزيز» (١١ شركة)	
٦.	نصر أبو العباس وشركاه (٩ شركات)	
٧.	عبد العزيز حجازي وشركاه «كرو هوروت» (٨ شركات)	
٨.	يحيى عبد المنعم حسن (٨ شركات)	
٩.	» أر إس إم انترناشيونال» (٧ شركات)	

١٠.	**المعزاوى وشركاه (٥ شركات)**	
١١.	**بيت الخبرة الاستشاري (٥ شركات)**	
١٢.	**منصور وشركاه «برايس ووتر هاوس» (٥ شركات)**	
١٣.	**مور إسنفينز مصر (٥ شركات)**	
١٤.	**خالد وشركاه (٤ شركات)**	
١٥.	**فتحي سعيد عبد السميع (٤ شركات)**	
١٦.	**أحمد سلطان وشركاه «بورا أوديت انترناشيونال» (٣ شركات)**	
١٧.	**»أيه جي إن انترناشيونال» محمد عادل ناصف وشركاه (٣ شركات)**	
١٨.	**رودل وشركاه – زوروق وشركاه (٣شركات)**	

٤) جمع البيانات

تم بناء استبانة للحصول على بيانات البحث من خلال المسح الميداني لمكاتب/ شركات المراجعة الاكثر مراجعة للشركات المسجلة في البورصة المصرية، و تكونت تلك الاستبانة من شقين: الأول الخاص بالمتغيرات الديمغرافية، للعينة وقد تمثل ذلك في **المؤهل العلمي، سنوات الخبرة المهنية، الشهادات المهنية).** أما الشق الثاني من الاستبانة فقد تكون من ثلاث مجالات، هي:

جدول (٣) مجالات الاداة

المجال	عدد الفقرات
المجال الأول: جودة المراجعة	11
المجال الثاني: مدخلات نظم المعلومات المحاسبية في ظل التحول الرقمي	10
المجال الثالث: مخاطر التقاضي	16
الاداة ككل	37

كما تم استخدام مقياس ليكرت وتحديد درجات لكل عبارة من العبارات الخاصة بكل فقرة من فقرات الجزء الثاني من الاستبانة لغرض معالجتها إحصائيا وذلك على النحو الاتي:

(٥) درجات (موافق بشدة)، (٤) درجات (موافق)، (٣) درجات (محايد) (٢) درجتان، (غير موافق) (١) درجة واحدة (غير موافق بشدة).

وتم تقسيم الدرجات إلى ثلاثة مستويات وعلى النحو الاتي:
- مستوى منخفض إذا تراوحت المتوسطات الحسابية بين (1-2.33)
- مستوى متوسط إذا تراوحت المتوسطات الحسابية بين (2.34-3,67)
- مستوى مرتفع إذا تراوحت المتوسطات الحسابية بين (3.68-5)

٥) اختبارات الثبات لأداة الدراسة:

يقصد بالثبات (استقرار المقياس وعدم تناقضه مع نفسه، أي أن المقياس يعطي نفس النتائج باحتمال مساو لقيمة المعامل إذا أعيد تطبيقه على نفس العينة). وبالتالي فهو يؤدي إلى الحصول على نفس النتائج أو نتائج متوافقة في كل مرة يتم فيها إعادة القياس، وكلما زادت درجة الثبات واستقرار الأداة كلما زادت الثقة فيه، وهناك عدة طرق للتحقق من ثبات المقياس وقد قام الباحث بحساب معامل ثبات الاختبار بكل من طريقة التجزئة النصفية، وطريقة التباين، وذلك فيما يلي :

أ- **طريقة التجزئة النصفية** : حيث تم تقسيم الاختبار إلى فقراته الفردية ثم استخدمت درجات النصفين، في حساب معامل الارتباط بينهما ، للحصول على معامل ثبات نصف الاختبار .

جدول (٤) اختبار ثبات مجالات الاستبانة بطريقة التجزئة النصفية

المجال	عدد الفقرات	معامل الثبات	المعنوية
المجال الأول: جودة المراجعة	11	**0.967**	**0.000**
المجال الثاني: مدخلات نظم المعلومات المحاسبية في ظل التحول الرقمي	10	**0.742**	**0.000**
المجال الثالث: مخاطر التقاضي	16	**0.817**	**0.000**
الاداة ككل	37	**0.770**	**0.000**

المصدر: من إعداد الباحث في ضوء نتائج التحليل الإحصائي لبيانات المسح الميداني.

ب- طريقة التباين باستخدام معادلة ألفا كرونباخ (Cronbach Alpha) :

وقد استخدم في هذه الدراسة معامل ألفا كرونباخ (Cronbach , s Alpha) ، الذي يأخذ قيما تتراوح بين الصفر والواحد صحيح ، فإذا لم يكن هناك ثبات في البيانات فإن قيمة المعامل تكون مساوية للصفر ، وعلى العكس إذا كان هناك ثبات تام في البيانات فإن قيمة المعامل تساوي الواحد صحيح، أي أن زيادة معامل ألفا كرونباخ تعني زيادة مصداقية البيانات من عكس نتائج العينة على مجتمع الدراسة ، كما أن انخفاض القيمة عن (٦٠%) دليل على انخفاض الثبات الداخلي، وتعتمد معادلة ألفا كرونباخ على تباينات أسئلة الاختبار، وتشترط أن تقيس بنود الاختبار سمة واحدة فقط ، ولذلك قام الباحث بحساب معامل الثبات لكل مجال على انفراد، والجدول التالي يوضح قيم معاملات ألفا كرنباخ لجميع مجالات الاداة:

جدول رقم (٥) معامل ألفا كرونباخ (Cronbach , s Alpha)

المجال	عدد الفقرات	معامل الثبات	المعنوية
المجال الأول: جودة المراجعة	11	**0.917**	**0.000**
المجال الثاني: مدخلات نظم المعلومات المحاسبية في ظل التحول الرقمي	10	**0.901**	**0.000**
المجال الثالث: مخاطر التقاضي	16	**0.957**	**0.000**
الاداة ككل	37	**0.955**	**0.000**

المصدر: من إعداد الباحث في ضوء نتائج التحليل الإحصائي لبيانات المسح الميداني.

يلاحظ من الجدول (5) ان نتائج اختبار الصدق لجميع مجالات الاداة كانت أكبر من (٦٠ %) وتعني هذه القيم توافر درجة عالية من الثبات لجميع مجالات الاداة حيث بلغت قيمة ألفا كرنباخ للمقياس الكلى لمجالات الاداة (٠,٩٥٥) وهو ثبات وصدق مرتفع جدا ومن ثم يمكن القول بأن المقاييس التي اعتمد عليها الباحث لقياس مجالات الاداة تتمتع بالثبات الداخلي لعباراتها ، مما يمكن من الاعتماد على هذه الإجابات في تحقيق أهداف الدراسة وتحليل نتائجها.

٦) أساليب التحليل الاحصائي:

١. معادلة ألفا كرونباخ، لحساب صدق وثبات أداة البحث.

٢. المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، الرتب، والأهمية النسبية لوصف نتائج التحليل الإحصائي واعطاء صورة عامة عند تحليل ومناقشة نتائج البحث الميدانية.

٣. اختبار تي لعينتين مستقلتين Independent Samples Test ..

٤. اسلوب تحليل الانحدار الخطي البسيط Simple Linear Regression Analysis .

ثانياً: التحليل الوصفي لبيانات الدراسة:

١) عرض خصائص عينة الدارسة:

جدول رقم (٦) الخصائص الديموغرافية لأفراد عينة البحث

المتغير	الفئة	التكرار	النسبة المئوية
النوع	Big	62	60.2
	Mid	41	39.8
	Total	103	100.0
المؤهل العلمي	بكالوريوس	69	67.0
	ماجستير	12	11.7
	دكتوراه	22	21.4
	Total	103	100.0
التخصص العلمي	تقل من ٥ سنوات	27	26.2
	أقل من ١٠سنوات -5	33	32.0
	أقل من ١٥ سنة -10	22	21.4
	أكثر من ١٥ سنة	21	20.4
	Total	103	100.0
الوظيفية	CPA	19	18.4
	CMA	6	5.8
	عضو الجمعية	62	60.2
	بدون عضوية	16	15.5
	Total	103	100.0

المصدر: من إعداد الباحث في ضوء نتائج التحليل الإحصائي لبيانات المسح الميداني.

٢) التحليل الوصفي:

سيتم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، والمرتبة ودرجة الموافقة لجميع الفقرات المتعلقة بكل مجال كما هو مبين في الجداول رقم التالية:

المجال الاول: جودة المراجعة.

جدول رقم (٧) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، والمرتبة ودرجة الموافقة لجميع الفقرات المتعلقة بالمجال الأول: جودة المراجعة

رقم الفقرة	الفقرات	المكاتب الكبيرة				المكاتب الكبيرة			
		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	ترتيب	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	ترتيب
١.	احقق أهداف عملية المراجعة في أقل وقت ممكن وبأقل تكلفة	3.52	1.00	70.3	10	3.65	0.63	73	5
٢.	اصدر تقارير المراجعة في وقت محدد	3.79	0.96	75.8	6	3.60	0.66	72	9
٣.	ابذل العناية المهنية الواجبة في كافة عمليات المراجعة	4.18	0.59	83.5	1	3.80	0.84	76.1	2
٤.	اقوم بعملية المراجعة بكل موضوعية واستقلالية	3.82	0.67	76.5	5	3.49	0.71	69.8	11
٥.	اتمتع بقاعدة من المعرفة التقنية المتخصصة .	3.82	0.84	76.5	5	3.68	0.85	73.7	4
٦.	لدي القدرة على الحد من ممارسات إدارة الارباح واكتشاف التلاعب المحتمل بالقوائم المالية .	3.74	0.94	74.8	7	3.54	0.71	70.7	10
٧.	اسعى دائما الى الحد من عدم تماثل المعلومات بين الاطراف اصحاب المصالح .	3.58	1.00	71.6	8	3.61	0.67	72.2	8

٨.	اخطط جيدا لإنهاء إجراءات عملية المراجعة في اقل وقت ممكن .	3.54	1.00	70.8	9	3.62	0.62	72.7	7
٩.	اعتمد علي الاساليب التكنولوجية الحديثة لتقديم خدمات المراجعة بشكل تنافسي.	3.79	0.96	75.8	6	3.64	0.66	72.8	6
١٠.	غالبا ما اعتمد معيار المراجعة الدولي والمصري رقم (٦١٠) في اتخاذ قرار الاعتماد علي اعمال المراجعة الداخلية في ظل التحول الرقمي.	4.16	0.59	83.2	2	3.88	0.84	77.6	1
١١.	استطيع تحديد وتقييم مخاطر المراجعة بسهولة ويسر	3.94	0.72	78.7	3	3.76	0.86	75.1	3
	البعد ككل	3.81	0.61	76.1		3.66	0.56	73.3	

المصدر: من إعداد الباحث في ضوء نتائج التحليل الإحصائي لبيانات المسح الميداني.

يشير الجدول (٧) الى ما يلي:

بالنسبة للمكاتب الكبيرة:

- بلغ المتوسط الحسابي لفقرات المجال الاول جودة المراجعة ككل (٣,٨١) ووزن نسبي (٧٦,١ %) وهو اكبر من المتوسط المعياري لهذا البحث والبالغ (٣) وبلغ الانحراف المعياري للمجال (٠,٦١) وهو ما يشير بشكل عام إلى ان هناك درجة موافقة مرتفعة جدا على فقرات المجال من وجهة نظر فئة افراد العينة .
- انحصرت المتوسطات الحسابية لفقرات المجال الاول بين متوسطي (٤,١٨- ٣,٥٢) ودرجة أهمية (٨٣,٥- ٧٠,٣)، كما كانت الانحرافات المعيارية لكل فقرة من فقرات المجال أقل او يساوي الواحد الصحيح، وهو ما يشير الى ان هناك درجة عالية من التوافق في اراء افراد الفئة حول هذه الفقرات.

بالنسبة للمكاتب المتوسطة:

- بلغ المتوسط الحسابي لفقرات المجال الاول جودة المراجعة ككل (٣,٦٦) ووزن نسبي (٧٣,٣ %) وهو اكبر من المتوسط المعياري لهذا البحث والبالغ (٣) وبلغ الانحراف المعياري للمجال (٠,٥٧) وهو ما يشير بشكل عام إلى ان هناك درجة موافقة مرتفعة على فقرات المجال من وجهة نظر فئة افراد العينة .

- انحصرت المتوسطات الحسابية لفقرات المجال الاول جودة المراجعة بين متوسطي (٣,٨٨- ٣,٤٩) ودرجة أهمية (٧٧,٦- ٦٩,٨)، كما كانت الانحرافات المعيارية لمعظم فقرات المجال أقل من الواحد الصحيح، وهو ما يشير الى ان هناك درجة عالية من التوافق في اراء افراد الفئة حول هذه الفقرات.

المجال الثاني: مدخلات نظم المعلومات المحاسبية في ظل التحول الرقمي:

جدول رقم (٨) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، والمرتبة ودرجة الموافقة لجميع الفقرات المتعلقة بالمجال الثاني: مدخلات نظم المعلومات المحاسبية في ظل التحول الرقمي

م	الفقرات	المكاتب الكبيرة				المكاتب الكبيرة			
		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	ترتيب	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	ترتيب
١.	توفر تقنيات التحول الرقمي المعلومات بكميات هائلة ذات درجة عالية من الدقة	4.45	0.62	89.0	2	3.98	0.72	79.5	4
٢.	توفر تقنيات التحول الرقمي المعلومات ذات درجة عالية من الشفافية	4.26	0.68	85.2	6	3.93	0.75	78.5	5
٣.	توفر تقنيات التحول الرقمي المعلومات ذات درجة عالية من الموثوقية	4.21	0.73	84.2	7	3.85	0.79	77.1	6
٤.	يساهم تبني المنشآت لتقنيات التحول الرقمي في الحد او منع تكرار ادخال و معالجة البيانات الى نظم المعلومات المحاسبية	4.31	0.64	86.1	5	4.02	0.85	80.5	3
٥.	يعد تبني المنشآت لتقنيات التحول الرقمي مؤشر على جهود المنشأة في مواكبة أي مستجدات تطرأ على بيئة الأعمال الإلكترونية	4.34	0.65	86.8	4	3.98	0.85	79.5	4
٦.	يساهم تبني المنشآت لتقنيات التحول الرقمي في الحد او منع تكرار ادخال البيانات الى نظم المعلومات المحاسبية	4.50	0.57	90.0	1	4.24	0.77	84.9	1
٧.	يساهم تبني المنشآت لتقنيات التحول الرقمي في تقليل أخطاء ادخال البيانات الى نظم المعلومات المحاسبية	4.44	0.64	88.7	3	4.20	0.84	83.9	2

م	الفقرات	المكاتب الكبيرة				المكاتب الكبيرة			
		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	ترتيب	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	ترتيب
٨.	تساعد تقنيات التحول الرقمي الأطراف أصحاب المصالح في الحصول على معلومات ملائمة وفي الوقت المناسب	3.81	0.83	76.1	8	3.56	0.81	71.2	7
٩.	يعد تبني المنشآت لتقنيات التحول الرقمي مؤشر على تطور وتأهيل افراد الإدارات القائمة على تحليل البيانات التي توفرها تلك التقنيات	3.58	1.00	71.6	10	3.39	0.67	67.8	8
١٠.	يساهم تبني المنشآت لتقنيات التحول الرقمي في التحقق من صحة وسلامة البيانات المدخلة الى نظم المعلومات المحاسبية	3.71	0.93	74.2	9	3.56	0.67	71.2	7
	البعد ككل	4.16	0.46	83.2		3.87	0.57	77.4	

المصدر: من إعداد الباحث في ضوء نتائج التحليل الإحصائي لبيانات المسح الميداني.

يشير جدول رقم (٨) إلى ما يلي:

بالنسبة للمكاتب الكبيرة:

- بلغ المتوسط الحسابي لفقرات المجال الثاني مدخلات نظم المعلومات المحاسبية في ظل التحول الرقمي ككل (٤,١٦) ووزن نسبي (٨٣,٢ %) وهو اكبر من المتوسط المعياري لهذا البحث والبالغ (٣) وبلغ الانحراف المعياري للمجال (٠,٤٦) وهو ما يشير بشكل عام إلى ان هناك درجة موافقة مرتفعة جدا على فقرات المجال من وجهة نظر فئة افراد العينة .
- انحصرت المتوسطات الحسابية لفقرات المجال الثاني بين متوسطي (٤,٥٠-٣,٥٨) ودرجة أهمية (٩٠- ٧١,٦)، كما كانت الانحرافات المعيارية لكل فقرة من فقرات المجال أقل من الواحد الصحيح، وهو ما يشير الى ان هناك درجة عالية من التوافق في اراء افراد الفئة حول هذه الفقرات.

بالنسبة للمكاتب المتوسطة:

- بلغ المتوسط الحسابي لفقرات المجال الثاني مدخلات نظم المعلومات المحاسبية في ظل التحول الرقمي ككل (٣,٨٧) ووزن نسبي (٧٧,٤ %) وهو اكبر من المتوسط المعياري لهذا البحث والبالغ (٣) وبلغ الانحراف المعياري للمجال (٠,٥٧) وهو ما يشير بشكل عام إلى ان هناك درجة موافقة مرتفعة على فقرات المجال من وجهة نظر فئة افراد العينة .
- انحصرت المتوسطات الحسابية لفقرات المجال الثاني بين متوسطي (٤,٢٤- ٣,٣٩) ودرجة أهمية (٨٤,٩- ٦٧,٨)، كما كانت الانحرافات المعيارية لمعظم فقرات المجال أقل من الواحد الصحيح، وهو ما يشير الى ان هناك درجة عالية من التوافق في اراء افراد الفئة حول هذه الفقرات.

المجال الثالث: إجراءات الحد من مخاطر التقاضي :

جدول رقم (٩) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، والمرتبة ودرجة الموافقة لجميع الفقرات المتعلقة بالمجال الثالث: إجراءات مكاتب / شركات المراجعة للحد من مخاطر التقاضي

م	الفقرات	المكاتب الكبيرة				المكاتب الكبيرة			
		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	ترتيب	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	ترتيب
١.	لدى مكتب المراجعة توجه وخطط لتطوير مهارات المراجعين في المجال الرقمي .	3.94	0.88	78.7	11	3.73	0.87	74.6	12
٢.	استفيد من التقنيات الرقمية الحديثة في تحسين المنهجية المتبعة في عملية المراجعة وتطوير إجراءات المراجعة	4.24	0.72	84.8	9	4.05	0.74	81.0	2
٣.	اعتمد تقنيات التحول في تطبيق أسلوب المراجعة على كافة العمليات بدلا من أسلوب العينات .	4.19	0.72	83.9	10	3.83	0.70	76.6	7
٤.	تمكنني تقنيات التحول الرقمي من جمع أدلة الإثبات اللازمة للمراجعة والحصول عليها بصورتها الرقمية الإلكترونية .	4.31	0.69	86.1	6	3.61	0.67	72.2	11

م	الفقرات	المكاتب الكبيرة				المكاتب الكبيرة			
		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	ترتيب	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	ترتيب
.٥	تمنحني التقنيات الحديثة تصور دقيق عن المخاطر المرتبطة بعملية المراجعة وتحليلها كمخاطر التقاضي ضد المراجعين	4.29	0.71	85.8	7	3.68	0.82	73.7	10
.٦	اعتمادي على إجراءات المراجعة الآلي ساهم في تخفيض مخاطر المراجعة الى ادنى مستوياتها	4.26	0.77	85.2	8	3.90	0.80	78.0	6
.٧	تساعدني تقنية تحليل البيانات الضخمة كأحد تقنيات التحول الرقمي في الحصول على كافة المعلومات اللازمة لإنهاء اعمال المراجعة	4.19	0.76	83.9	10	3.98	0.88	79.5	4
.٨	تمكنني تقنيات سلاسل الكتل من زيادة نطاق عملية المراجعة	4.34	0.68	86.8	4	4.10	0.86	82.0	1
.٩	تمكنني تقنيات سلاسل الكتل من التحول إلى المراجعة المستمرة بدلاً من المراجعة الدورية.	4.37	0.71	87.4	3	4.02	0.91	80.5	3
.١٠	لدي معرفة والمام كافي بمخاطر تقنيات التحول الرقمي وإجراءات الحد مهنا.	4.37	0.71	87.4	3	3.93	0.82	78.5	5
.١١	لدينا في مكتب/ شركة المراجعة متخصصين يمكن استشارتهم والحصول على مساعدتهم في مجال التكنولوجيا الرقمية	4.39	0.66	87.7	2	3.76	0.80	75.1	9
.١٢	لدى مكتب/ شركة المراجعة كتيبات يمكن الرجوع اليها عند مواجهة بعض المشاكل المرتبطة بالمراجعة في ظل التكنولوجيا الرقمية	4.32	0.72	86.5	5	3.76	0.86	75.1	9
.١٣	تمنحني التقنيات الرقمية القدرة على اصدار أحكام مهنية اكثر دقة	4.34	0.70	86.8	4	3.83	0.80	76.6	7
.١٤	نحصل على اتعاب مراجعة اعلى لمواجهة الخسائر المحتملة في حالة النزاعات القضائية	4.39	0.61	87.7	2	3.90	0.77	78.0	6
.١٥	تمنحني التقنيات الرقمية القدرة على الإفصاح عن المخاطر التي قد تتعرض لها كل مرحلة من مراحل عملية المراجعة في تقريري للأطراف اصحاب المصالح .	4.26	0.72	85.2	8	3.78	0.85	75.6	8
.١٦	يمكننا الاستعانة بأخصائيين لتقييم بعض المخاطر المرتبطة بتكنولوجيا المعلومات والتقنيات الرقمية	4.40	0.64	88.1	1	3.93	0.82	78.5	5
	المجال ككل	4.39	0.48	87.8		3.86	0.52	77.2	

المصدر: من إعداد الباحث في ضوء نتائج التحليل الإحصائي لبيانات المسح الميداني.

يشير جدول رقم (٩) إلى ما يلي:

بالنسبة للمكاتب الكبيرة:

- بلغ المتوسط الحسابي لفقرات المجال الثالث إجراءات الحد من مخاطر التقاضي ككل (٤,٣٩) ووزن نسبي (٨٧,٨ %) وهو اكبر من المتوسط المعياري لهذا البحث والبالغ (٣) وبلغ الانحراف المعياري للمجال (٠,٤٨) وهو ما يشير بشكل عام إلى ان هناك درجة موافقة مرتفعة جدا على فقرات المجال من وجهة نظر فئة افراد العينة .
- انحصرت المتوسطات الحسابية لفقرات المجال الثالث بين متوسطي (٤,٤٠- ٣,٩٤) ودرجة أهمية (٨٨,١- ٧٨,٧)، كما كانت الانحرافات المعيارية لكل فقرة من فقرات المجال أقل من الواحد الصحيح، وهو ما يشير الى ان هناك درجة عالية من التوافق في اراء افراد الفئة حول هذه الفقرات.

بالنسبة للمكاتب المتوسطة:

- بلغ المتوسط الحسابي لفقرات المجال الثالث إجراءات الحد من مخاطر التقاضي ككل (٣,٨٦) ووزن نسبي (٧٧,٢ %) وهو اكبر من المتوسط المعياري لهذا البحث والبالغ (٣) وبلغ الانحراف المعياري للمجال (٠,٥٢) وهو ما يشير بشكل عام إلى ان هناك درجة موافقة مرتفعة على فقرات المجال من وجهة نظر فئة افراد العينة .
- انحصرت المتوسطات الحسابية لفقرات المجال الثالث بين متوسطي (٤,١٠- ٣,٧٣) ودرجة أهمية (٨٢- ٧٤,٦)، كما كانت الانحرافات المعيارية لكل فقرة من فقرات المجال أقل من الواحد الصحيح، وهو ما يشير الى ان هناك درجة عالية من التوافق في اراء افراد الفئة حول هذه الفقرات.

ثالثاً: اختبار فرضيات البحث:

<u>الفرضية الأولى:</u> لا يوجد اختلافات ذات دلالة احصائية بين اراء عينتي الدراسة (المكاتب الكبيرة والمتوسطة) حول مستوى جودة المراجعة الخارجية في ظل الرقمنة.

لاختبار الفرضيات الفرعية لهذه الفرضية استخدم الباحث اختبار تي لعينتين مستقلتين Independent Samples Test . للتعرف على مدى معنوية التباين في وجهات نظر عينتي البحث ولاختبار صحة الفرضية. كما هو موضح في الجداول التالية:

جدول (١٠) يوضح اختبار (Independent Samples Test) لقياس مدى دلالة الاختلافات في اراء عينتي البحث حول مستوى جودة المراجعة الخارجية في ظل الرقمنة

البعد	حجم العينة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t	مستوى الدلالة	الدلالة اللفظية
المكاتب الكبيرة	62	3.81	0.61	1.197	0.234	غير دالة
المكاتب المتوسطة	41	3.66	0.56			

المصدر: من إعداد الباحث في ضوء نتائج التحليل الإحصائي لبيانات المسح الميداني.

يشير الجدول (١٠) إلى أن مستوى الدلالة (القيمة الاحتمالية) للمجال (٠,٢٣٤)، وهي أكبر من (٠,٠٥)؛ يشير ذلك الى عدم معنوية الاختلافات في وجهات نظر فئتي عينة الدراسة المراجعين بمكاتب المراجعة الكبيرة والمراجعين بمكاتب المراجعة المتوسطة.

وبما أن القاعدة هي قبول الفرض العدمي إذا كانت مستوى الدلالة الناتجة اكبر من (α =٠,٠٥) ويرفض الفرض إذا كانت مستوى الدلالة اقل من (α =٠,٠٥) فإن النتيجة هي قبول فرضية العدم ونصه: **(لا يوجد اختلافات ذات دلالة احصائية بين اراء عينتي الدراسة (المكاتب الكبيرة والمتوسطة) حول مستوى جودة المراجعة الخارجية في ظل الرقمنة).**

الفرضية الثانية: لا يوجد اختلافات ذات دلالة احصائية بين اراء عينتي الدراسة (المكاتب الكبيرة والمتوسطة) حول درجة ثقة المراجعين الخارجيين في مدخلات أنظمة المعلومات المحاسبية الالكترونية في ظل الرقمنة.

لاختبار الفرضيات الفرعية لهذه الفرضية استخدم الباحث اختبار تي لعينتين مستقلتين Independent Samples Test . للتعرف على مدى معنوية التباين في وجهات نظر عينتي البحث ولاختبار صحة الفرضية. كما هو موضح في الجداول التالية:

جدول (١١) يوضح اختبار (Independent Samples Test) لقياس مدى دلالة الاختلافات في اراء عينتي البحث حول درجة ثقة المراجعين الخارجيين في مدخلات أنظمة المعلومات المحاسبية الالكترونية في ظل الرقمنة

البعد	حجم العينة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t	مستوى الدلالة	الدلالة اللفظية
المكاتب الكبيرة	62	4.16	0.46	2.815	0.006	دالة
المكاتب المتوسطة	41	3.87	0.57			

المصدر: من إعداد الباحث في ضوء نتائج التحليل الإحصائي لبيانات المسح الميداني.

يشير الجدول (١١) إلى أن مستوى الدلالة (القيمة الاحتمالية) للمجال (٠,٠٠٦)، وهي أقل من (٠,٠٥)؛ يشير ذلك الى معنوية الاختلافات في وجهات نظر فئتي عينة الدراسة المراجعين بمكاتب المراجعة الكبيرة والمراجعين بمكاتب المراجعة المتوسطة. ومن المتوسطات الحسابية كانت الاختلافات لصالح المراجعين بمكاتب المراجعة الكبيرة بمتوسط اكبر بلغ (٤,١٦).

وبما أن القاعدة هي رفض الفرض العدمي إذا كانت مستوى الدلالة الناتجة اقل من (α =٠,٠٥) ويقبل الفرض إذا كانت مستوى الدلالة اكبر من (α =٠,٠٥) فإن النتيجة هي رفض فرضية العدم وقبول الفرض البديل ونصه: (يوجد اختلافات ذات دلالة احصائية بين اراء عينتي الدراسة (المكاتب الكبيرة والمتوسطة) حول

درجة ثقة المراجعين الخارجيين في مدخلات أنظمة المعلومات المحاسبية الالكترونية في ظل الرقمنة).

الفرضية الثالثة: لا يوجد اختلافات ذات دلالة احصائية بين اراء عينتي الدراسة (المكاتب الكبيرة والمتوسطة) حول طبيعة وإجراءات المراجعين الخارجيين للحد من مخاطر التقاضي ضد المراجعين في ظل الرقمنة.

لاختبار هذه الفرضية استخدم الباحث اختبار تي لعينتين مستقلتين Independent Samples Test. للتعرف على مدى معنوية التباين في وجهات نظر عينتي البحث ولاختبار صحة الفرضية. كما هو موضح في الجداول التالية:

جدول (١٢) يوضح اختبار (Independent Samples Test) لقياس مدى دلالة الاختلافات في اراء عينتي البحث حول طبيعة وإجراءات المراجعين الخارجيين للحد من مخاطر التقاضي ضد المراجعين في ظل الرقمنة.

السؤال الأول	حجم العينة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t	درجة الحرية	مستوى الدلالة	الدلالة اللفظية
المكاتب الكبيرة	62	4.39	0.48	5.254	101	0.000	دالة
المكاتب المتوسطة	41	3.86	0.52				

المصدر: من إعداد الباحث في ضوء نتائج التحليل الاحصائي لبيانات المسح الميداني

يشير الجدول (١٢) إلى أن مستوى الدلالة (القيمة الاحتمالية) للمجال (٠,٠٠٠)، وهي أقل من (٠,٠٥)؛ يشير ذلك الى معنوية الاختلافات في وجهات نظر فئتي عينة الدراسة المراجعين بمكاتب المراجعة الكبيرة والمراجعين بمكاتب المراجعة المتوسطة. ومن المتوسطات الحسابية كانت الاختلافات لصالح المراجعين بمكاتب المراجعة الكبيرة بمتوسط اكبر بلغ (٤,٣٩).

وبما أن القاعدة هي رفض الفرض العدمي إذا كانت مستوى الدلالة الناتجة اقل من (α =٠,٠٥) ويقبل الفرض إذا كانت مستوى الدلالة اكبر من (α =٠,٠٥) فإن النتيجة هي رفض فرضية العدم وقبول الفرض البديل ونصه: (يوجد اختلافات ذات دلالة

احصائية بين اراء عينتي الدراسة (المكاتب الكبيرة والمتوسطة) حول طبيعة وإجراءات المراجعين الخارجيين للحد من مخاطر التقاضي ضد المراجعين في ظل الرقمنة).

الفرضية الرابعة: لا يوجد اثر ذو دلالة احصائية بين مستوى جودة المراجعة الخارجية في ظل الرقمنة ومخاطر التقاضي ضد المراجعين.

لاختبار هذا الفرضية استخدام الباحث اسلوب تحليل الانحدار الخطي البسيط Simple Linear Regression Analysis وذلك لدراسة اثر جودة المراجعة الخارجية في ظل الرقمنة على مخاطر التقاضي ضد المراجعين، ويوضح الجدول التالي نتائج تحليل الانحدار البسيط لهذه الفرضية:

جدول رقم (١٣) نتائج تحليل الانحدار البسيط لأثر جودة المراجعة الخارجية في ظل الرقمنة ومخاطر التقاضي ضد المراجعين

المتغير التابع	المتغير المستقل	المعلمات المقدرة B	t-test		f-test		معامل التحديد r^2
			القيمة	مستوى المعنوية	القيمة	مستوى المعنوية	
مخاطر التقاضي	الجزء الثابت	3.289	10.192	0.000	6.760	0.000	0.063
	جودة المراجعة الخارجية	0.221	2.600	0.011			

المصدر: من إعداد الباحث في ضوء نتائج التحليل الإحصائي لبيانات المسح الميداني.

يتضح من الجدول السابق التالي:

أ- معامل التحديد (r^2): بلغت قيمة معامل التحديد 0.063، وهذا يعني أن المتغير المستقل جودة المراجعة الخارجية (X) يفسر ما نسبته6.03% من التغير الكلي في المتغير التابع مخاطر التقاضي (y) وهو تاثير ضعيف ولكنه دال احصائيا، وباقي النسبة95.7% يرجع إلى الخطأ العشوائي Random Error، أو ربما لعدم ادراج متغيرات مستقلة أخرى كان من المفروض ادراجها ضمن النموذج، أو لاختلاف طبيعة نموذج الانحدار عن النموذج الخطي.

ب- اختبار معنوية المتغير المستقل (t-test): باستخدام اختبار t-test كانت قيمة مستوى المعنوية 0.011 وهي أقل من α=0.05، وهذا يعنى أن جودة المراجعة الخارجية (X)، ذات تأثير معنوي على مخاطر التقاضي (y)، عند مستوى معنوية أقل من5%.

ج- اختبار معنوية جودة توفيق نموذج الانحدار (f-test): لاختبار معنوية جودة توفيق النموذج ككل، تم استخدام اختبار f-test، وحيث أن قيمة f هي (٦,٧٦٠) وبمستوى معنوية 0.011 وهي ذات معنوية عند مستوى أقل من5%، مما يدل على جودة تأثير المتغير المستقل جودة المراجعة الخارجية (X) ، على المتغير التابع مخاطر التقاضي (y).

د- مما سبق يمكن رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة ونصها "يوجد اثر ذو دلالة احصائية بين مستوى جودة المراجعة الخارجية في ظل الرقمنة ومخاطر التقاضي ضد المراجعين".

الفرضية الخامسة: لا يوجد اثر ذو دلالة لمدخلات أنظمة المعلومات المحاسبية الالكترونية على مخاطر التقاضي ضد المراجعين.

لاختبار هذا الفرضية استخدام الباحث اسلوب تحليل الانحدار الخطي البسيط Simple Linear Regression Analysis وذلك لدراسة اثر مدخلات أنظمة المعلومات المحاسبية الالكترونية على مخاطر التقاضي ضد المراجعين، ويوضح جدول رقم (١٤) نتائج تحليل الانحدار البسيط لهذه الفرضية:

جدول رقم (١٤) نتائج تحليل الانحدار البسيط لأثر مدخلات أنظمة المعلومات المحاسبية الالكترونية على مخاطر التقاضي ضد المراجعين

المتغير التابع	المتغير المستقل	المعلمات المقدرة B	t-test		f-test		معامل التحديد r^2
			القيمة	مستوى المعنوية	القيمة	مستوى المعنوية	
مدخلات أنظمة المعلومات المحاسبية الالكترونية	الجزء الثابت	1.244	3.942	0.000	87.930	0.000	0.465
	مخاطر التقاضي	0.726	9.377	0.000			

المصدر: من إعداد الباحث في ضوء نتائج التحليل الإحصائي لبيانات المسح الميداني.

يتضح من الجدول السابق التالي:

أ- معامل التحديد (r^2): بلغت قيمة معامل التحديد 0.465، وهذا يعني أن المتغير المستقل مدخلات أنظمة المعلومات المحاسبية الالكترونية(X) يفسر ما نسبته46.5% من التغير الكلي في المتغير التابع مخاطر التقاضي (y)، وباقي النسبة53.5% يرجع إلى الخطأ العشوائي Random Error، أو ربما لعدم ادراج متغيرات مستقلة أخرى كان من المفروض ادراجها ضمن النموذج، أو لاختلاف طبيعة نموذج الانحدار عن النموذج الخطي.

ب- اختبار معنوية المتغير المستقل (t-test): باستخدام اختبار t-test كانت قيمة مستوى المعنوية 0.000 وهي أقل من α=0.05، وهذا يعنى أن مدخلات أنظمة المعلومات المحاسبية الالكترونية (X)، ذات تأثير معنوي على مخاطر التقاضي (y)، عند مستوى معنوية أقل من5%.

ج- اختبار معنوية جودة توفيق نموذج الانحدار (f-test): لاختبار معنوية جودة توفيق النموذج ككل، تم استخدام اختبار f-test، وحيث أن قيمة f هي (٨٧,٩٣٠) وبمستوى معنوية 0.000 وهي ذات معنوية عند مستوى أقل من5%، مما يدل على جودة تأثير المتغير المستقل مدخلات أنظمة المعلومات المحاسبية الالكترونية (X) ، على المتغير التابع مخاطر التقاضي (y).

د- مما سبق يمكن رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة ونصها " يوجد اثر ذو دلالة لمدخلات أنظمة المعلومات المحاسبية الالكترونية على مخاطر التقاضي ضد المراجعين ".

الفرضية السادسة: لا يوجد اثر ذو دلالة لمدخلات أنظمة المعلومات المحاسبية الالكترونية في تفعيل العلاقة بين مخاطر التقاضي ضد المراجعين وجودة المراجعة الخارجية في ظل الرقمنة.

لاختبار هذا الفرضية استخدام الباحث اسلوب تحليل الانحدار الخطي البسيط Simple Linear Regression Analysis وذلك لدراسة اثر مدخلات أنظمة المعلومات المحاسبية الالكترونية في تفعيل العلاقة بين مخاطر التقاضي ضد

المراجعين وجودة المراجعة الخارجية في ظل الرقمنة، ويوضح الجدول رقم (١٥) نتائج تحليل الانحدار البسيط لهذه الفرضية:

جدول رقم (١٥) نتائج تحليل الانحدار البسيط لأثر مدخلات أنظمة المعلومات المحاسبية الالكترونية في تفعيل العلاقة بين مخاطر التقاضي ضد المراجعين وجودة المراجعة الخارجية في ظل الرقمنة

المتغير التابع	المتغير المستقل	المعلمات المقدرة B	t-test		f-test		معامل التحديد r^2
			القيمة	مستوى المعنوية	القيمة	مستوى المعنوية	
مخاطر التقاضي	الجزء الثابت	1.494	4.418	0.000	46.912	0.000	0.484
	مدخلات أنظمة المعلومات المحاسبية الالكترونية	0.796	9.377	0.000			
	جودة المراجعة الخارجية	0.543	2.902	0.020			

المصدر: من إعداد الباحث في ضوء نتائج التحليل الإحصائي لبيانات المسح الميداني.

يتضح من الجدول السابق التالي:

أ- معامل التحديد (r^2): بلغت قيمة معامل التحديد 0.484، وهذا يعني أن المتغير المستقل جودة المراجعة الخارجية مع وجود مدخلات أنظمة المعلومات المحاسبية الالكترونية كمتغير وسيط يفسر ما نسبته48.4% من التغير الكلي في المتغير التابع مخاطر التقاضي، وباقي النسبة51.6% يرجع إلى الخطأ العشوائي Random Error، أو ربما لعدم ادراج متغيرات مستقلة أخرى كان من المفروض ادراجها ضمن النموذج، أو لاختلاف طبيعة نموذج الانحدار عن النموذج الخطي.

ب- اختبار معنوية المتغير المستقل (t-test): باستخدام اختبار t-test كانت قيمة مستوى المعنوية 0.000 وهي أقل من α=0.05، وهذا يعني أن مدخلات أنظمة المعلومات المحاسبية الالكترونية ذات تأثير معنوي على العلاقة بين جودة المراجعة ومخاطر التقاضي، عند مستوى معنوية أقل من5%.

ج- اختبار معنوية جودة توفيق نموذج الانحدار (f-test): لاختبار معنوية جودة توفيق النموذج ككل، تم استخدام اختبار f-test، وحيث أن قيمة f هي (٤٦,٩١٢) وبمستوى معنوية 0.000 وهي ذات معنوية عند مستوى أقل من5%، مما يدل على جودة تأثير المتغير المستقل جودة المراجعة الخارجية بوجود مدخلات أنظمة المعلومات المحاسبية الالكترونية كمتغير وسيط، على المتغير التابع مخاطر التقاضي.

د- مما سبق يمكن رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة ونصها " يوجد اثر ذو دلالة لمدخلات أنظمة المعلومات المحاسبية الالكترونية في تفعيل العلاقة بين مخاطر التقاضي ضد المراجعين وجودة المراجعة الخارجية في ظل الرقمنة".

النتائج والتوصيات

اولاً: النتائج:

في ضوء ماتوصلت اليه الدراسة النظرية و الميدانية يوضح الباحث اهم النتائج التي توصل اليها والتى يمكن عرضها علي النحوالتالي:

١. تساهم أنظمة المعلومات المحاسبية في ظل الرقمنة علي زيادة قيمة المعلومات التي توفرها وزيادة درجة الشفافية والوضوح لتلك المعلومات ومن ثم تقديم تقارير مالية تتسم بالمصداقية والموثوقية وخاصة في ظل الكميات الهائلة التي توفرها تلك التقنيات من المعلومات بصورة رقمية.

٢. تساعد تقنيات التحول الرقمي في عدم تماثل المعلومات للأطراف أصحاب المصالح ومساعدتهم في ترشيد القرارات الاستراتيجية و وتحقيق قيمة مضافة وتحسين الوضع التنافسي للمنشأة .

٣. تساهم التقنيات التحول الرقمي في رقمنة وتطوير أداء عملية المراجعة وذلك من خلال التخطيط الجيد لإجراء عملية المراجعة وإصدار تقرير المراجعة في الوقت المحدد.

٤. تمكن الكميات الهائلة التي توفرها التقنيات الرقمية للمراجع من التوجه نحو المراجعة المستمرة والاعتماد على تطبيق المراجعة على كافة العمليات بدلا من أسلوب العينات.
٥. انعكست التقنيات الرقمية على مساعدة المراجع في الحد من ممارسات إدارة الأرباح و التلاعب والاحتيال ومن ثم زيادة جودة المراجعة.
٦. ترتبط زيادة جودة المراجعة بتخفيض مخاطر التقاضي ضد المراجعين وتخفيض الخسائر المادية المرتبطة بها.
٧. ان مكاتب/ شركات المراجعة المصرية الأكثر مراجعة للشركات المسجلة بالبورصة المصرية تقوم بعملية المراجعة بجودة مرتفعة، كما اكدت نتائج اختبار مدى معنوية الاختلافات بين المكاتب الكبيرة والمتوسطة عدم وجود اختلافات كبيرة بين الفئتين في مستوى الجودة المقدمة.
٨. ان وجهة نظر المراجعين بمكاتب / شركات المراجعة المصرية الأكثر مراجعة للشركات المسجلة بالبورصة المصرية حول مدخلات نظم المعلومات المحاسبية في ظل التحول الرقمي كانت مرتفعة وبالتالي فان مدخلات نظم المعلومات المحاسبية في ظل التحول الرقمي تتمتع بقبول وثقة فئتي الدراسة (المكاتب الكبيرة والمتوسطة). إلا أنه أظهرت النتائج وجود اختلافات ذات دلالة احصائية بين اراء عينتي الدراسة (المكاتب الكبيرة والمتوسطة) حول درجة ثقة المراجعين الخارجيين في مدخلات أنظمة المعلومات المحاسبية الالكترونية في ظل الرقمنة وكانت لصالح المكاتب الكبيرة .
٩. ان اجراءات مكاتب / شركات المراجعة المصرية الأكثر مراجعة للشركات المسجلة بالبورصة المصرية للحد من مخاطر التقاضي ضد مكاتب المراجعة من وجهة نظر فئتي الدراسة (المكاتب الكبيرة والمتوسطة) كانت مرتفعة. إلا أنه ظهر اختلافات ذات دلالة احصائية بين اراء عينتي الدراسة (المكاتب الكبيرة والمتوسطة) حول طبيعة وإجراءات المراجعين الخارجيين للحد من مخاطر التقاضي ضد المراجعين في ظل الرقمنة وكانت لصالح المكاتب الكبيرة .

١٠. وجود اثر ضئيل لجودة المراجعة الخارجية في ظل الرقمنة على مخاطر التقاضي ضد المراجعين ولكنه ذو دلالة احصائية.
١١. وجود اثر ذو دلالة احصائية لمدخلات أنظمة المعلومات المحاسبية الالكترونية على مخاطر التقاضي ضد المراجعين.
١٢. ساهمت مدخلات أنظمة المعلومات المحاسبية الالكترونية في تحسين مستوى تأثير جودة المراجعة على مخاطر التقاضي ضد المراجعين، وبالتالي تفعيل العلاقة بين مخاطر التقاضي ضد المراجعين وجودة المراجعة الخارجية في ظل الرقمنة".

ثانيا: التوصيات:

بنا على النتائج التي تم التوصل اليها من التحليل الاحصائي لبيانات المسح الميداني، خلص الباحث الى التوصيات التالية:

١. ضرورة استخدام تقنيات التحول الرقمي الحديثة في مهنة المراجعة لضمان تطوير تخطيط عملية المراجعة.
٢. ضروري سعي الجهات المهنية و واضعي المعاييرالمصرية والدولية إلى إصدار معايير تتواكب مع التطورات الرقمية المستحدثة وتطبيقها في مجال المراجعة.
٣. يجب تطوير الآليات التشريعية لتحديد المسؤولية القانونية للمراجعين في حالة النزاعات القضائية في ظل المخاطر المرتبطة بتقنيات التحول الرقمي .
٤. ضرورة التطوير والتأهيل المهني للإدارات القائمة بالمنشآت على تحليل البيانات ومعالجتها وإدارة المخاطر الناتجة عن تقنيات التحول الرقمي.
٥. يجب صقل مهارات استخدام التكنولوجيا للمراجعين بمكاتب المراجعة في ظل بيئة الأعمال الإلكترونية.

٦. ضرورة العمل على تقديم مقترحات بالتكامل بين أساليب و تقنيات التحول الرقمي لتعظيم الاستفادة منها في تحقيق قيمة مضافة وتحسين الوضع التنافسي سواء للمنشأة أو مكتب المراجعة.
٧. ضرورة إضافة خبراء متخصصين لفريق عمل المراجعة في تقييم وتحليل المخاطر التكنولوجية المرتبطة بالتقنيات الرقمية الحديثة.
٨. يجب على المنشآت وضع استراتيجيات حديثة التعامل مع المخاطر التكنولوجية المرتبطة بالرقمنة ومخاطر الأمن السيبراني .
٩. في ظل (رؤية مصر ٢٠٣٠) والتوجه نحو التحول الرقمي يجب تطوير المحتوى العلمي والمعرفي لخريجي كليات التجارة لمواكبة التطورات التي فرضتها بيئة الأعمال الإلكترونية على متطلبات سوء العمل لتقديم محاسب عصري .

ثالثاً اتجاهات البحوث المستقبلية المقترحة:

١. إجراء المزيد من الدراسات والتوسع في بيان أثر الرقمنة على تطويرعملية المراجعة.
٢. إجراء المزيد من الأبحاث العلمية المستقبلية المرتبطة بانعكاسات تقنيات العملات الرقمية المشفرة والعقود الذكية و الذكاء الاصطناعي وآثارها على مهنة المحاسبة والمراجعة في مصر.
٣. إجراء العديد من الدراسات المستقبلية حول تطوير المعايير المرتبطة بالمحاسبة و المراجعة في ظل عصر الرقمنة.
٤. إجراء المزيد من الأبحاث العلمية المستقبلية حول تقديم استراتيجيات جديدة في مواجهة المخاطر المرتبطة بتقنيات التحول الرقمي .

قائمة المراجع

أولاً المراجع العربية:

١. أحمد زكي حسين متولي , (٢٠٢١) ، " تأثير الرقمنه على مهنة المراجعة " ، ***المجلة العلمية للدراسات المحاسبية*** ، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة ، جامعة قناة السويس ،المجلد ٣ ، العدد ١ ، ص ص ١-٦ .

٢. أحمد زكي حسين متولي , هبه جمال هاشم علي , (٢٠٢٠) ، "دور المعايير المحاسبية في تطوير آليات الحوكمة بهدف تخفيض مخاطر التقاضي ضد المراجعين مع مسح ميداني " ، ***المجلة العلمية للدراسات المحاسبية*** ، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة ، جامعة قناة السويس ،المجلد ٢ ، العدد ١ ، الجزء ١ ، ص ص ٤-٧٣ .

٣. اسماعيل محمد احمد حجاج , (٢٠٢٢) ، " أثر تحليل البيانات الضخمة باستخدام نظام المعلومات المحاسبي على تحسين جودة التقارير المالية." ، ***المجلة العلمية للبحوث التجارية*** ، كلية التجارة ، جامعة المنوفية ،المجلد ٤٦ ، العدد ٣ ، ص ص ٦٧ -١٠٨ .

٤. أماني سعد الدين الغبور, شوقي السيد فودة, سيد عبد الفتاح سيد, (٢٠١٩) ، " أثر كفاءة وفعالية نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية على تحسين تقييم الأداء فى البنوك التجارية مع دراسة ميدانية " ، ***مجلة الدراسات التجارية المعاصرة*** ، كلية التجارة ، جامعة كفر الشيخ ،المجلد ٥ ،العدد ٥، ص ص ٣٥٩ -٤٠٥ .

٥. ايمان محمد السعيد سلامة عبده ، (٢٠١٨) " أثر خطر التقاضي وخصائص مجلس الإدارة على أتعاب المراجعة الخارجية وانعكاسها على توقيت إصدار تقرير المراجعة- دراسة تطبيقية على الشركات الصغيرة والمتوسطة المتداولة ببورصة النيل المصرية" ، ***مجلة الفكر المحاسبى*** ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس، المجلد ٢٢ ، العدد ٦ ، ص ص ٥٠٥-٥٦٧ .

٦. ايمن محمد صبري نخال ، (٢٠٢٠) " أثر استخدام تكنولوجيا سلسلة الكتل الرقمية (البلوك شين) على مسئولية مراجع الحسابات " ، ***مجلة الفكر المحاسبى*** ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس، المجلد ٢٤ ، العدد ١ ، ص ص ٧٤٣-٨٠١ .

٧. دينا عبد العليم كريمة, ، (٢٠٢١) " ثر استخدام الحوسبة السحابية على جودة المعلومات المحاسبية وانعكاسها على تطوير معايير التقارير المالية الدولية" ، ***مجلة الفكر المحاسبى*** ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس، المجلد ٢٥ ، العدد ١ ، ص ص ٣٦٠-٤٠٨ .

٨. رحاب كمال محمود محمد الزكى ، (٢٠٢٠) " قياس أثر جودة المراجعة على دقة تنبؤات المحللين الماليين بأسعار الأسهم فى ظل التحول الرقمى للشركات المقيدة بالبورصة

المصرية " ، ***مجلة الفكر المحاسبى*** ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس، المجلد ٢٤ ، العدد ٢ ، ص ص ٨١٦-٨٧٢ .

٩. رشا محمد حمدي الحداد ، (٢٠٢٢) " أثر تطبيق التحول الرقمي بمنشآت المراجعة على جودة عملية المراجعة: دراسة ميدانية على البيئة المهنية في مصر "***المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والإدارية*** ، كلية التجارة ، جامعة مدينة السادات ، المجلد ١٣ ، العدد ٢ ، ص ص ٨٨-١١٣ .

١٠. رغدة حسن عبد الحفيظ محمد ، (٢٠١٨) " أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات على تحسين جودة المراجعة فى بيئة الأعمال المعاصرة " ، ***المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية*** ، كلية التجارة ، جامعة حلوان، المجلد ٣٢ ، العدد ٣ ، ص ص ١٥٥-١٧٤ .

١١. سحر مصطفى محمد عبد الرازق, (٢٠٢١) "دور المراجعة الداخلية فى حوكمة البيانات الضخمة لتحسين جودة المعلومات المحاسبية دراسة تطبيقية " ، ***مجلة الفكر المحاسبى*** ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس، المجلد ٢٥ ، العدد ١ ، ص ص ٩٠٠-٩٦١ .

١٢. سيدة أحمد أحمد حسن, (٢٠٢٠) ، " الحوسبة السحابية وتأثيرها على مهنة المراجعة الخارجية في مصر " ، ***مجلة الدراسات التجارية المعاصرة*** ، كلية التجارة ، جامعة كفر الشيخ ،المجلد ٦ ، العدد ١٠ ، ص ص ٤٥١ -٤٨٨ .

١٣. عبدالوهاب نصر على ، (٢٠٢٢) " مهنة المحاسبة في مواجهة تداعيات التحول الرقمي في مصر (قصور الممارسة وحتمية التطوير) "، ***المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والإدارية***، كلية التجارة، جامعة مدينة السادات ، المجلد ١٣ ، العدد ٢ ، ص ص ١٥-٢٥ .

١٤. ماجدة عزت حسين حماد ، (٢٠٢١) " العلاقة بين استخدام تقنية البيانات الضخمة والاداء المالى للشركات فى اطار التاثير المعدل لجودة نظام المعلومات المحاسبى دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية "***مجلة المحاسبة والمراجعه لاتحاد الجامعات العربية***، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة ، جامعة بني سويف، المجلد ١٠ ، العدد ١ ، ص ص ٣٧٧-٤٢٦ .

١٥. ماجدة عوضه فالح الشمراني ، (٢٠١٩) " أثر الحوسبة السحابية على عملية المراجعة الخارجية في المملكة العربية السعودية "، ***المجلة العربية للآداب والدراسات الإنسانية*** ، المجلد ٣ ،العدد ٨ ،ص ص ٢٥١-٢٨٦ .

١٦. محمد عزت عبدالتواب ، (٢٠٢٠) " أثر التحول الرقمي نحو تطبيق تكنولوجيا سلاسل الكتل في منشآت الأعمال على تحسين جودة المعلومات المحاسبية وتعزيز فعالية حوكمة

الشركات "، ***مجلة الاسكندرية للبحوث المحاسبية*** ، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة ، جامعة الاسكندرية، المجلد ٤ ، العدد ٣ ، ص ص ١-٥٣ .

١٧. محمد فتحى عبد القادر, (٢٠٢٠) ، " أثر استخدام البيانات الضخمة على جودة المراجعة الخارجية :دراسة نظرية " ، ***مجلة الدراسات التجارية المعاصرة*** ، كلية التجارة ، جامعة كفر الشيخ ،المجلد ٦ ، العدد ١٠ ، ص ص ٧٩٧ -٨٥٠ .

١٨. محمد موسى علي شحاتة, (٢٠٢٠) ، " قياس أثر تفعيل أنشطة المراجعة الداخلية لآليات التحول الرقمي على تعزيز المساءلة والشفافية وتحسين الأداء الحكومي مع دليل ميداني بالبيئة المصرية " ، ***المجلة العلمية للدراسات المحاسبية*** ، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة ، جامعة قناة السويس ،المجلد ٢ ، العدد ١ ،الجزء 2 ،ص ص ٧٠٣-٧٨٧ .

١٩. محمود محمد أحمد مصطفى ، محمد الرملي أحمد عبداللاه ، أسامة أحمد جمال هلالي، (٢٠١٨) " العوامل المحاسبية المؤثرة على خطر التقاضي للشركات العاملة بخدمات تداول الأوراق المالية بمصر: دراسة اختبارية ***" أعمال المؤتمر الدولي الثاني : إدارة المنظمات الصناعية والخدمية : الممارسات الحالية والتوجهات المستقبلية***، المجلد ٢ ، كلية التجارة ، جامعة جنوب الوادي ، ص ص ٧٩-١١١ .

٢٠. مصطفي زكي حسين متولي, (٢٠٢٢) ، " تحليل وتقييم دور المعلومات المستمدة من تكنولوجيا سلاسل الكتل في تخطيط اجراءات عملية المراجعة : مسح ميداني ودليل تطبيقي " ، ***المجلة العلمية للدراسات المحاسبية*** ، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة ، جامعة قناة السويس ،المجلد ٤ ، العدد ٢ ، ص ص ٥٧٩-٦٥٠ .

٢١. نجاة محمد مرعى يونس ، (٢٠١٩) " أثر تحليل البيانات الضخمة علي تحسين جودة المعلومات المحاسبية (دراسة ميدانية)" ، ***مجلة الفكر المحاسبى*** ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس، المجلد ٢٣ ، العدد ٢ ، ص ص ١٢٩-١٨٨ .

٢٢. نورهان علي محمد المر، (٢٠٢٠) ، " قياس أثر خبرة المراجع عن عمليات الاندماج العكسي علي الحد من مخاطر التقاضي " ، ***المجلة العلمية للدراسات المحاسبية*** ، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة ، جامعة قناة السويس ،المجلد ٢ ، العدد ٤ ، ص ص ٥٣٠-٥٧٦ .

ثانياً المراجع الأجنبية:

1. Abdallah, R, A., Gomaa, I, I., Ramadan, M, M., (2022), "The Effect of Litigation Risk and Task Complexity on the Auditors' Reliance on, Decision Aids: An Experimental Study", ***Alexandria Journal of Accounting Research***, Alexandria University, Vol. 6, No .2, pp 1-46.
2. Aditya, B. R., Hartanto, R., & Nugroho, L. E, (2018), "The Role of IT Audit in The Era of Digital Transformation", IOP Conference Series: Materials Science and Engineering, Vol. 404, No .1.
3. Al Abdullah, R. J., & AL Ani, M. K, (2021), "The Impacts of Interaction of Audit Litigation and Ownership Structure on Audit Quality", Future Business Journal, Vol. 7, No .1, pp 1-14.
4. Almaleeh, N. M. S, (2021), "The Impact of Digital Transformation on Audit Quality: Exploratory Findings from A Delphi Study", Available at: *https://sjsc.journals.ekb.eg/*.
5. Asmaa, S, A., Laila, M, A., (2020), "A Proposed Framework for Big Data Analytics in External Auditing and its Impact on Audit Quality with a Field Study in Egypt", ***Alexandria Journal of Accounting Research***, Alexandria University, Vol. 4, No .3, pp 1-60.
6. Azar, N., Zakaria, Z., & Sulaiman, N. A, (2019), "The Quality of Accounting Information: Relevance or Value-Relevance?", ***Asian Journal of Accounting Perspectives,*** Vol. *12*, No .1, pp 1-21.
7. Babayeva, A., & N. D. Manousaridis, (2020), "The Effect of Digitalization on Auditing-A Study Investigating the Benefits and Challenges of Digitalization on the Audit Profession", ***Available at:*** *www.lup.lub.lu.sc*.
8. Balios, D, (2021), "The impact of Big Data on accounting and auditing", ***International Journal of Corporate Finance and Accounting (IJCFA)***, Vol. *8*, No .1, pp 1-14.

9. Betti, N., & Sarens, G, (2021), "Understanding the internal audit function in a digitalized business environment", ***Journal of Accounting & Organizational Change***, Vol. *17*, No .2, pp 197-216.
10. EL Deeb, M. S., & Ramadan, M. S, (2021), "The impact of financial distress, firm size, and audit quality on earnings' management evidence from companies listed in the Egyptian Stock Exchange", ***Alexandria Journal of Accounting Research***, Alexandria University, Vol. 4, No .3, pp 1-48.
11. Fuller, S., & Markelevich, A, (2020), "Should Accountants Care about Blockchain?***", The Journal of Corporate Accounting and Finance***, Vol. *30*, No .4, pp 34-46.
12. Iskandar, T. B. M, (2019), "The role of characteristics of accounting information systems in the improve the financial performance of Jordanian companies", ***International Journal of All Research Writings***, Vol. *1*, No .11, pp 32-45.
13. Jung, N. C., & Kim, H. A, (2019), "The effect of litigation risk increase on big n auditor exits and audit quality in the Korean Savings Banking Industry" ,***Australian Accounting Review***, Vol. *29*, No .3, pp 502-515.
14. Khanom, T, (2020), "The Accountancy Profession in the Age of Digital Transformation: Challenges and Opportunities" , ***International Journal of Creative Research Thoughts (IJCRT)***, Vol. *8*, No .2, pp 25-34.
15. Lugli, E., & Bertacchini, F, (2022), "Audit quality and digitalization: some insights from the Italian context", ***Meditari Accountancy Research***.
16. Manita, R., Elommal, N., Baudier, P., & Hikkerova, L, (2020), "The digital transformation of external audit and its impact on corporate governance", ***Technological Forecasting and Social Change 150***.

17. Salijeni, G., Samsonova-Taddei, A., & Turley, S, (2019), "Big Data and changes in audit technology: contemplating a research agenda", ***Accounting and business research***, Vol. *49*, No .1, pp 95-119.
18. Sayed, T. A, (2019), "The Effectiveness of Accounting Information Systems in Reducing the Risks of Electronic Auditing: Applied Study on Irbid's Electricity Company of Jordan", ***International Journal of Business and Management***, Vol. *14*, No .4, pp 205-215.
19. Schmitz, J., & G. Leoni., (2019), "Accounting and Auditing at the Time of Block Chain Technology: A Research Agenda", ***Australian Accounting Review***, Vol. *29*, No .2, pp 331-342.
20. Shahi, C., & Sinha, M, (2021), "Digital Transformation: Challenges Faced by Organizations and Their Potential Solutions", ***International Journal of Innovation Science***, Vol. *13*, No .1, pp 17-33.
21. Siyanbola, T. T., Maduemem, N. S., Ogbebor, P. I., & Sanyaolu, W. A, (2019), "Accounting information systems and small/medium scale enterprises (SMEs) performance", ***European Journal of Accounting, Auditing and Finance Research***, Vol. *7*, No .4, pp 61-73.
22. Stein, M., Campitelli, V., & Mezzio, S, (2020), "Managing the impact of cloud computing", ***The CPA Journal***, Vol. *90*, No .6, pp 20-27.
23. Wong, R. M., Firth, M. A., & Lo, A. W, (2018), " The impact of litigation risk on the association between audit quality and auditor size: Evidence from China," Journal ***of International Financial Management & Accounting***, Vol. *29*, No .3, pp 280-311.